

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي



التخصص: تدقيق المحاسبي ومراقبة
التسيير

الشعبة: مالية والمحاسبة

التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تحت اشراف: برياطي حسين

مقدمة من طرف الطالبين:

بساحة مصطفى

مجبور رانيا

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مدوري نور الدين	أستاذ محاضرة أ	جامعة مستغانم
مقررا	برياطي حسين	أستاذ محاضرة أ	جامعة مستغانم
مناقشا	ولد سعيد محمد	أستاذ محاضرة ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2020/2021

الملخص :

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ هدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية. الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية ، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي.

The Abstract :

This dissertation aims to study the effects of financial accounting system on financial statement analysis' dimensions and areas, and that by addressing the theoretical aspects of the subject: financial accounting system and its relationship with the international accounting standards, presenting the financial statement in accordance with the financial accounting system, the theoretical framework of financial statement analysis, and finally the areas and dimensions of financial statement analysis.

And through this study we led to several results mainly that the financial statement according to financial accounting system serve financial statement analysis, because these states provide information about performance, financial position, and changes in financial position of companies.

Key words: international accounting standards, financial accounting system, financial statement, financial analysis.



الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما

بعد

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك

الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا

كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما

ربياني صغيرا { { الإسراء 32 – 33 }

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود الوالدين

العزیزین حفظهما الله

وإلى أفراد أسرة بساحة، تتقدمهم أختي الغالية وإهداء خاص ومليء

بالحب لزوجتي الحبيبة IMENE

وإلى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد.





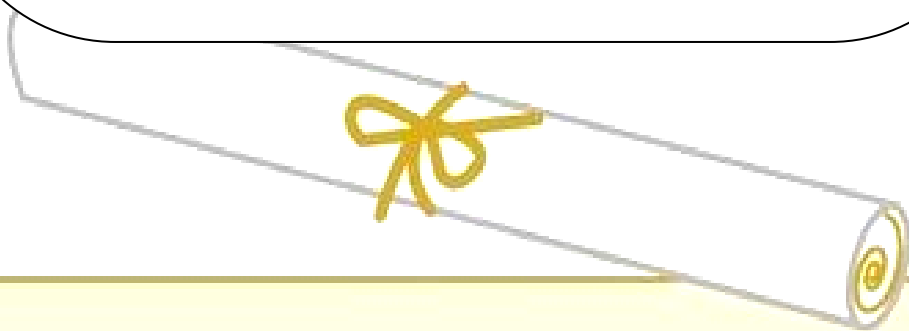
الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة، وها أنا ذا أختتم بحث
تخرّجي بكل همّة ونشاط و سألديه ؛إلى والدي العزيز من كلله الله بالهيبة
والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل
افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد
طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهندي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .
إلى أمي الحبيبة إلى من بها أكبر و عليها أعتد .. إلى شمعة متقدة تنير
ظلمة حياتي.. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من
عرفت معها معنى الحياة.

إلى أخي عبد المالك رفيق دربي وهذه الحياة بدونك لا شيء .. في نهاية
مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي
بنظرات الأمل.

إلى جدتي يايا الغالية اللهم اشفئها وأطل بعمرها فهي أجمل ما تراها
عيوني.

إلى أجلي و أروع عائلتي مجبور و بن صالح أقدم لكم أجمل عبارات
الشكر و الامتنان من قلب مليء بالمحبة و المودة و التقدير لكم
إلى الشخص المميز بلال عموري صاحب المكانة الغالية في قلبي
وأخيرا رفعت القبة احتراماً لسنين مضت من الدراسة وقد ابتداء الوداع
مع كل ابتسامه.



شكر و تقدير

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم " بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي أنعم بها علينا فهو العلي القدير ،

لا يسعنا ونحن في هذا المقام ، إلا أن نتقدم بواسع الشكرو التقدير إلى من لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته لإكمال هذه المذكرة الأستاذ "برياطي حسين" لما قدمه لنا من جهد و نصيح و معرفة طيلة انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث،

و نخص بالذكر أستاذتنا الذين أشرفوا علينا

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات فلهم منا كل الشكر.



فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية	09
2	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	48
3	راس المال العامل الصافي	55
4	عوامل تغير رأس المال العامل الصافي	56
5	مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل	58
6	الحالات الممكنة للخبزينة الصافية	59
7	التوازن المالي للميزانية الوظيفية	60
8	علاقة الانتقال م المصاريف الى النفقات	76



فهرس الجداول

الصفحة	بيان الجداول	رقم الشكل
31	الشكل القانوني للميزانية "الأصول"	1 - II
33	الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم"	2 - II
36	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	3 - II
37	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	4 - II
40	جدول سيولة الخزينة (حسب الطريقة المباشرة)	5 - II
41	جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)	6 - II
43	جدول تغيرات الأموال الخاصة	7 - II
52	الميزانية المالية	8 - II
53	الميزانية الوظيفية	9 - II
53	كيفية اعداد الميزانية الوظيفية	10 - II
61	نسب السيولة	11 - II
62	نسب النشاط ومعدالت الدوران	12 - II
63	نسب الهيكلية	13 - II
64	التحليل الافقي للميزانية	14 - II
66	التحليل المقارن للميزانية	15 - II
68	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	16 - II
68	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	17 - II
69	نسب ربحية المبيعات (الهوامش)	18 - II
70	نسب المردودية	19 - II
71	نسب المردودية الاقتصادية	20 - II
71	الميزانية	21 - II

72	التحليل المقارن لحسابات النتائج	II - 22
74	التحليل الأفقي لحسابات النتائج	II - 23
76	الانتقال من الفائض الاجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال	II - 24
78	العلاقة بين عنصر النتيجة وعناصر الخزينة	II - 25
82	نسب مقاييس السيولة	II - 26
83	نسب تقييم جودة ارباح المؤسسة	II - 27
83	نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة	II - 28
84	مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات القائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها	II - 29
85	مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الإتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها	II - 30



فهرس المختصرات



قائمة المختصرات

IFRS	International Financial Reporting Standards
IAS)	International Standard Committee
IASB	International accounting standards board
IASC	International Accounting Standards Committee Foundation
IFAC	International Federation of Accounts
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee
SAC	Standards Advisory Council
PCG	Plan Comptable Général
FR	FOND DE ROULEMENT



الفهرس



	الملخص
	الإهداء
	التقدير والشكر
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة المختصرات والرموز
أ	المقدمة
	الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: النظام المحاسبي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية
03	المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي
10	المطلب الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
11	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي
12	المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر
12	المطلب الأول: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي
13	المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي
14	المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي
16	المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي
16	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
18	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية ومستخدميها
19	المطلب الثالث: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية
20	المبحث الرابع: أساسيات القوائم المالية
20	المطلب الأول: الاعتراف والقياس بعناصر القوائم المالية
22	المطلب الثاني: حدود القوائم المالية
23	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القوائم المالية
25	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تحليل وتدقيق القوائم المالية
27	تمهيد الفصل
28	المبحث الأول: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
28	المطلب الأول: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي
29	المطلب الثاني: عرض جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج
38	المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة
44	المطلب الرابع: عرض قائمة الملاحق
45	المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي

45	المطلب الأول: مفهوم ومراحل التحليل المالي
47	المطلب الثاني: خصائص محلل المالي والوظائف التي يقوم بها
49	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي
50	المطلب الرابع: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي
51	المبحث الثالث: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية
51	المطلب الأول: تحليل بإستخدام مؤشرات التوازن
67	المطلب الثاني: تحليل بإستخدام النسب المئوية
75	المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية
86	المبحث الرابع : اثر التدقيق على القوائم المالية
86	المطلب الأول : التحقق من الأصول الثابتة و المخزونات
88	المطلب الثاني : التحقق من الحقوق والديون والأموال المملوكة
90	المطلب الثالث: أدلة الإثبات لتدقيق القوائم المالية
94	خلاصة الفصل
96	قائمة المراجع
99	الخاتمة العامة



المقدمة

لقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد إلى آخر، مما أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف تلك الأنظمة على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية لضمان قراءة وفهم عالي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

لذا يعتبر التحول المحاسبي في الجزائر وليد التحول والتطور الاقتصادي الدولي والمحلي، حيث نلمس ذلك من خلال المفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال، وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية، حيث أن الجزائر بدأت عملية الإصلاح من 2001، إلى غاية 2007 تم إصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي وإلى غاية 2009 تم صدور العديد من المراسيم والقوانين التابعة للنظام سواء بتحليل القانون الأصلي أو إصدار قانون، وفي سنة 2009 تم تأجيل تطبيق النظام إلى السنة التي تليها، ومنذ اعتمادها للنظام المحاسبي المالي (SCF) مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي بعد أن ظل لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين، ولم يعد التحليل المالي يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، فلم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق

وتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها بما يعرف بحقبة العولة، كما أن تعاظم دور المؤسسات القابضة خصوصا المتعددة الجنسيات منها، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى معلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولضمان هذا يجب تكوين نظرة جديدة إستراتيجية على كل مستويات التسيير و النظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.

❖ إشكالية الدراسة

في ظل هذه المعطيات تبلور إشكالية بحثنا

كيف يسمح التحليل المالي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بدقة على ضوء مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد؟

❖ الأسئلة الفرعية

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في مايلي :



1- ماهية النظام المحاسبي المالي؟ وهل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟

2- ما المقصود بالتحليل المالي؟ ما هي الأدوات المعتمدة في عملية التحليل؟

3- هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟.

❖ فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي يمكن حصرها فيما يلي:

- ❖ يكون التحليل المالي أسهل بالنظام المحاسبي القديم
- ❖ إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي
- ❖ التحليل المالي يكشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسة ومدى نجاعتها
- ❖ أهمية الدراسة

وعن أهمية الدراسة يشير إلى أنها تكمن في النقاط التالية

- ❖ أبرز أهمية التحليل المالي و مختلف الأدوات المستعملة في هذه العملية إلى غاية التوصل إلى القرار المناسب.
- ❖ ضرورة تبني النظام المحاسبي الجديد كونه يمنح معلومات أكثر وضوحا مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني
- ❖ تظهر الأهمية من خلال سعي مختلف الدول إلى تطوير و ترقية نظامها المحاسبي قادرة على تلبية الاحتياجات و مواجهة الأزمات.

❖ أهداف الدراسة

وإذا تحدثنا عن أهداف هذا الموضوع نجد سعي إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ محاولة التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد و أهم التغيرات التي جاء بها فيما يخص القوائم المالية وكيف تأثر التحليل المالي بذلك

❖ الدراسات السابقة:

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

❖ دراسة ديون الساهل بوجمعة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير) جامعة سكيكدة،
(2009 - 2010)

عالم ديون الساهل بوجمعة في رسالته المعنونة " إعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة مدى استجابة القوائم المالية في النظام المحاسبي الوطني لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وقام بإسقاط دراسته على الشركة الوطنية للصناعات البتروكيميائية .

❖ دراسة اليمين سعادة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير)، جامعة باتنة، (2008)

:(2009)

عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها "، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

❖ أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع ما يلي:

أ- الأسباب الذاتية :

❖ اقتناعنا بأهمية الموضوع .

❖ رغبتنا في توسيع أفكارنا البسيطة المسبقة حوله و تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع من خلال اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة .

❖ رغبتنا في معرفة الجديد الذي أتى به النظام المحاسبي المالي الجديد.

ب- الأسباب الموضوعية :

❖ الإلمام المعاصر للتحليل المالي من خلال كونه برنامجا متكاملًا لتحليل مدى سلامة العلاقة بين القرارات و النتائج المالية للمؤسسة وليس مجرد عدد من النسب و المؤشرات التي يتم استخدامها دون إدراك واع المداولات و نتائج هذا الاستخدام.

❖ معرفة طرق الاستخدام العقلاني لموارد المؤسسة كونها من أسباب بقائها .

❖ معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة .

❖ معرفة مدى استعاب و تأقلم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري مع النظام المحاسبي المالي الجديد

❖ منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي وإضافة الأسلوب دراسة الحالة ، فجانبا الوصف يظهر من خلال عملية جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة عن طريق المسح المكتبي (الكتب ، الرسائل ،

الأطروحات) أما جانب التحليل فيظهر من خلال الربط بين مختلف مكونات الدراسات بهدف الوصول إلى الغاية العلمية من الدراسة .

❖ صعوبات البحث :

صعوبة الحصول على المراجع و قلة خاصة حول أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة النظرية ، بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.

خطة وهيكل البحث :

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث ، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين تتقدمهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج اليت توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا توصيات

الفصل الأول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي حيث حاولنا تسليط الضوء على مفهوم النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية .

الفصل الثاني تحليل وتدقيق القوائم المالية حيث خصصناه لدراسة كيفية عرض القوائم المالية وكيفية تحليلها بإستعمال أدوات وأساليب التحليل وفق النظام المحاسبي المالي مع تسليط الضوء على تدقيق القوائم المالية وأثره عليها



الفصل الأول : القوائم المالية وفق
النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستعملين الخارجين، وعلى الرغم من إن هذه القوائم تبدو متشابهة من بلد لآخر، إلى أنه هناك العديد من الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة لإعداد هذه القوائم.

إن النمو الكبير والملاحظ في التجارة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لابد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات. ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية ومن أهم هذه المنظمات نجد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول بإصلاح نظامها المحاسبي بداية من التسعينات بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في البلاد إلى الممارسات الدولية (IFRS / IAS) وذلك بوضع تشريعات ومراسيم منها قانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والذي قضى بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ودخول النظام المحاسبي الجديد حيز التنفيذ في 01 جانفي 2009 والذي تم تأجيله إلى 01 جانفي 2010، وكذا المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون السابق.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية

شهدت البيئة المحاسبية تطورا ملحوظا ومطردا اتسم بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعروفة باسم IFRS/IAS وقد ساهمت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية الدولية في بلورة وإعداد هذه المعايير ولعل من أهمها مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB وتماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق والتي مست عدة جوانب، من بينها إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة مست كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، و تبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين.

المطلب الأول: التوافق المحاسبي الدولي

يقصد بالتوافق المحاسبي تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة، فهو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، وعملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب. ويشتمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها.¹

الفرع الأول: إختلافات الممارسات الدولية للمحاسبة:

يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للممارسات المحاسبية، وهما:

❖ النموذج المحاسبي الأوروبي القاري:

إن تسمية النموذج المحاسبي الأوروبي لا يعين إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا ينحصر جمال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى. ويضم هذا النموذج حوالي 28 دولة من بينها ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، الدانمارك، اليابان، ساحل العاج، إسبانيا، اليونان، المغرب، والجزائر. وتتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي:²

- تخضع المحاسبة للقوانين الحكومية، والمؤسسات المهنية المحاسبية ليست لها أي سلطة لوضع أو تغيير القواعد المحاسبية؛
- تقوم المحاسبة على مبدأ تغليب الشكل القانوني على الواقع الاقتصادي للتعاملات والأحداث، وكما تعتمد أيضا على مبدأ الحذر؛
- تخضع الممارسات المحاسبية لنصوص القانون التجاري (فرنسا وألمانيا) والقانون المدني (إيطاليا)، والقوانين الجبائية؛
- تعتبر المحاسبة وسيلة لحساب وعاء مختلف الضرائب، حيث تمثل رقم الأعمال والأرباح وعاء لأهم الضرائب (الضرائب على الأرباح، الضريبة على القيمة المضافة)؛

¹ محمد المبروك كابوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص.ص 268-269.

² Samir merouani, le projet du nouveau système comptable financière algérien, mémoire de gestion, école supérieur du commerce, Alger, 2006-2007, p25.

- هناك تركيز أقل على المبادئ المحاسبية ولكن يوجد تركيز كبير على مسك الدفاتر بطريقة منتظمة وتوحيد الممارسات المحاسبية وعرض القوائم المالية، وكنتيجة لذلك فإن كل المؤسسات تحتفظ بنظام موحد لتسجيل الحسابات وتعد قوائم مالية موحدة.

❖ النموذج المحاسبي الأنجلو-سكسوني:

لقد ظهر النموذج المحاسبي الأنجلو-سكسوني في القرن 19 م مع الثورة الصناعية، علما أن هذا النموذج مطبق من طرف حوالي 43 دولة، ومن بين هذه الدول: أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إندونيسيا، هولندا، سنغافورة، ومعظم دول الكومنولث.³ وتتمثل أوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي:⁴

- إن عملية وضع المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية تتم من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في أعمال التوحيد المحاسبي على حساب الدولة؛
- يركز القانون المحاسبي الأنجلو-سكسوني على مفهوم الصورة العادلة الذي يعين ضرورة وجود مطابقة أو إتفاقيين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، وعلى مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني الذي يفترض بأن معاملات المؤسسة يجب أن ترتجم محاسبيا وفقا جوهرها ووفقا للحقيقة الإملائية خارج شكلها القانوني؛
- استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي، فالنتيجة الضريبية تحسب بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية مؤدية إلى ازدواجية في الحسابات: نتيجة محاسبية موجهة إلى المعلومة المالية ونتيجة ضريبية موجهة إلى الاحتياجات الضريبية،
- يتوجب النظام المحاسبي الأنجلو-سكسوني على الإطار المفاهيمي الذي يمثل نظاما متكاملًا من الأهداف والأسس المرتبطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، وتساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية؛
- نادرا ما توجد في الدول الأنجلو-سكسونية مدونة حسابات. ما لا يوجد نموذج محدد لعرض القوائم المالية، بل يجب أن تشمل القوائم المالية على معلومات دنيا من اجل إعطاء صورة حقيقية وعادلة عن نتائج نشاط المؤسسة؛

الفرع الثاني: الإتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي

من خلال ما سبق يتضح بأنه هناك اختلافات جوهرية بين النظم المحاسبية لدول العالم، وأمام النمو الكبير والملاحظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات المتعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما يترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم تبين بأن هنالك ضرورة لتدويل المعايير المحاسبية من اجل تقليص الاختلافات الدولية على مستوى تلك المعايير. ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي

³ جمعة هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص.28.

⁴ مدانييلغيت، التوافق المحاسبي الدولي ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد الرابع ، 2006 ، ص.ص 116-117.

للمحاسبة، حيث يرجع ظهور هذه الفكرة إلى أوائل القرن العشرين، إذ عقد أول مؤتمر دولي للمحاسبين عام 1904 في سانت لويس بأمريكا وتم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، وتميزت الفترة منذ أوائل القرن العشرين و حتى عام 1972 بعقد مجلة من المؤتمرات المحاسبية الدولية لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم، ولم تكن هناك أي جهود تذكر فيما يتعلق بتقليل قوة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول.⁵ وفي عام 1972 انعقد المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبين في سيدني بأستراليا، حيث اتخذ فيه خطوات رئيسية لكي يتم إنشاء منظمين محاسبيتين تهتم أساسا بالاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي، وقد تمخض عن هذا تأسيس لجنة المحاسبية الدولية IASC في 1973 ولجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في سنة 1977 واللدان كان لهما دورا كبيرا في إرساء معايير المحاسبة والمراجعة التي لقيت قبولا واسعا على المستوى العالمي.⁶

الفرع الثالث: لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم. وقد تكونت هذه اللجنة في 29 جوان 1973 على إثر اتفاق بين ممثلي المنظمات المحاسبية الرائدة في أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، إنجلترا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف إصدار معايير محاسبية تكون مقبولة في كل دول العالم، وبالتالي تضيق قوة الاختلافات المحاسبية بين الدول، وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية اعترافا واسعا بأهليتها وانضم إليها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم. و ابتداء من سنة 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها وتم تسمية مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB الذي اعتبر بدءا من أفريل 2001 بمثابة المسؤول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية بدلا من لجنة المعايير.⁷ وقد كانت هذه الهيئة كالآتي:

1. مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

تتكون مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASCF من 19 أمينا يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين. ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية، والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية (6 من أمريكا الشمالية، 6 من أوروبا، 4 من آسيا، 3 من باقي دول العالم)، ويتم تعيين الأمناء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتشمل مهمتهم في الآتي:⁸

- تعيين أعضاء المجلس، ولجنة التفسيرات القائمة و المجلس الاستشاري للمعايير؛
- المراجعة السنوية الإستراتيجية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدى فعاليته؛
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل؛

⁵ أمين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية-الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004، ص.249.

⁶ محمد المبروك ابو زيد، مرجع سابق، ص.23.

⁷ Robert obert, pratique des normes IFRS, dunod 3, édition 1, Paris, France, 2006, p.p 7-8.

⁸ ريتشرد شرودر واخرون، تعريب على احمد كاجيجي وابراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص.122.

- مراجعة القضايا الإستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والداعية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أماناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير محاسبية؛
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.
- 2. مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

يتكون مجلس المعايير للمحاسبة الدولية IASB من 14 عضوا من مناطق جغرافية مختلفة (7 من أوروبا، 4 من أمريكا و 3 من باقي دول العالم) يتم تعيينهم على أساس خبرتهم بحيث يشغل 12 عضوا من بينهم المهام بوقت كامل.

❖ أهداف المجلس:⁹

- إعداد للصالح العام معايير محاسبية دولية ذات نوعية راقية وقابلة للفهم والتطبيق في مختلف دول العالم، حتى تكون المعلومات المحتواة في القوائم المالية ذات نوعية عالية من حيث قابليتها للفهم وذات مصداقية ودلالة وقابلة للمقارنة، حيث تساعد كل المتدخلين في الأسواق المالية والمستعملين الآخرين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛
- العمل على ضمان حسن استخدام المعايير المحاسبية الدولية،
- العمل على التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية مع تلك التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية الدولية.

❖ تعريف المعايير المحاسبية:

المعايير المحاسبية هي قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية و التوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها و التي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات و الأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، و إيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.¹⁰

❖ خصائص المعايير المحاسبية:¹¹

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية؛
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسات المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون جمال للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة؛

⁹Robert obert, Op.cit, p.8.

¹⁰أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص.317.

¹¹عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.10.

- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعيار ليس ما تسمح به بل ما تمنعه،

- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

❖ مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية:

تهتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس IASB وأعضاء الهيئة، أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي:¹²

- تحديد طبيعة المشكلة الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يرأسه عضو من المجلس ويضم مثلي هيئات توحيد لثلاث دول على الأقل؛

- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمد عليها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري IASC ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط الذي سوف يتناولها؛

- بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح يتضمن مختلف الحلول المقترحة والترتيبات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛

- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة؛

- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاحا (exposedraft) (Sondag exposé) يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون صادق عليها، بأغلبية ثلثي الأعضاء؛

- بعد تلقي ودراسة الردود وما تضمنته من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع ثنائي للمعيار وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

❖ لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي:

تكونت لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي IFRIC سنة 2001 لتحل محل اللجنة السابقة SIC التي تأسست سنة 1997. وتتكون اللجنة من اثني عشرة عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و تهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير أودعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عمليات التفسير، كما ينسق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العليا.¹³

¹²مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي الدولي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولي، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص.134.

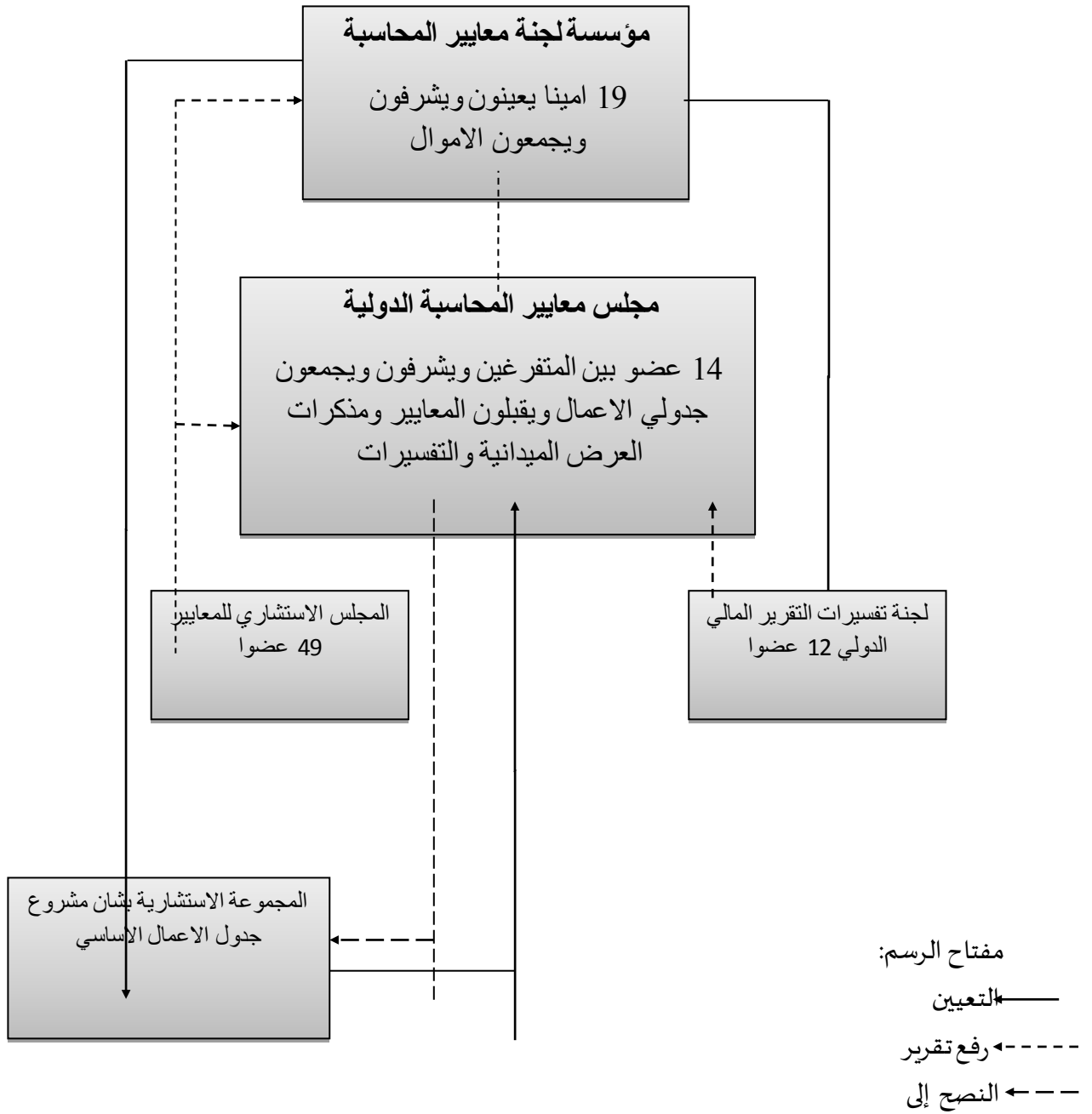
¹³Robert obert, op,cit, p15.

❖ المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبية الدولية:

يتكون المجلس الاستشاري للمعايير المحاسبية الدولية SAC من 49 عضواً، وهو يشكل ملتقى للمنظمات والأفراد المهتمين بالتقرير المالي الدولي للمشاركة في عملية وضع المعايير، حيث يتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتمتعون بخلفيات وظيفية وجغرافية متنوعة، ويجتمع عادة ثلاث مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور، ويعطي النصح لمجلس المعايير المحاسبية الدولية حول أولويات عمله، ويطلع على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما يعطي إشارات للمجلس والأمناء بشأن الأمور الأخرى.

ويبين الشكل التالي الهيكل الحالي للجنة المعايير المحاسبية الدولية:

الشكل رقم (1-1) هيكله مجلس معايير المحاسبة الدولية:



المصدر: ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 127

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر قام مجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية ومخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي (PCG) بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية لاسيما في مجال تجميع الحسابات والملاحق.¹⁴

❖ مفهوم النظام المحاسبي المالي

عرف النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية أنها: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹⁵ ويطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على:¹⁶

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة وكل الأشخاص المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها،¹⁷ ويتعين على كل محاسبة مؤسسة:¹⁸
- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي؛
- تطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقايسة؛
- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

¹⁴KPMG, Guide investir en Algérie, pixal communication, Alger, Algérie, 2011, p. 137.

¹⁵القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المادة رقم 03، ص.03.

¹⁶نفس المرجع، المادة رقم 04، ص.03.

¹⁷نفس المرجع، المادة رقم 06، ص.04.

¹⁸المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن احكام تطبيق القانون 11-07، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 270، المادة رقم 04، ص.11.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

سنتطرق في ما يلي إلى أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي

من اجل الدخول في الاقتصاد الدولي والاندماج فيه وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر ويمكن إبرازها فيما يلي :

- يسمح بتوفير معلومة مالية دقيقة ومفصلة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- النظام المالي المحاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية وبتالي فهو قريب من الممارسات المحاسبية المالية ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه معلومة مالية ذات جودة مما يؤدي إلى تقريب المحاسبة الجزائرية من العالمية؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما يسمح بالمقارنة.
- النظام المحاسبي اتى الثغرات في القانون التجاري ومنع الممارسات غير الشرعية ولترسيخ أسس التسيير الشفاف؛
- يخضع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تقديم صورة واقية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة وجدول حركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويهدف النظام المحاسبي إلى:¹⁹

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها؛
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالي؛
- وضع قوائم مالية للمؤسسات تسمح بالمقارنة بين المؤسسة نفسها عبر الزمن أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة ؛
- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغيير الخزينة، حالات تغيير الأموال الخاصة، الملاحق؛
- القواعد التقييم العامة والخاصة حيث يضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي وكذا متابعة العمليات العادية والخاص؛

¹⁹ كريمة جودي، مداخلة مالية امام نواب المجلس الشعبي الوطني منقولاً عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة 05 ديسمبر 2007.

- نشر المعلومات وافية، صحيحة، موثق بها وتتمتع بشفافية أكبر لتساعد في فهم المعلومات لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين

المبحث الثاني: واقع تطبيق نظام محاسبي مالي

سأتناول في هذا المبحث دواعي تبني النظام المحاسبي المالي ثم أتطرق إلى الأثر المترتبة على التحليل المالي ويليها الصعوبات التي واجهت هذا النظام الجديد.

المطلب الأول: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي

وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي:²⁰

- محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية ؛
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر؛
- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها؛
- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية؛
- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة والتي تتمثل في ما يلي :
- ❖ **النقائص المفاهيمية:** وتتمثل أساسا في النقاط التالية:
- قواعد وأسس المخطط الوطني للمحاسبة لم تكن واضحة؛
- المخطط الوطني للمحاسبة لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول والخصوم والأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف؛
- إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- ❖ **النقائص التقنية:** وتتمثل أساسا في النقاط التالية:
- نتيجة لعدم تفصيل الحسابات سمح للمؤسسات عند الحاجة أن تفتح حسابات فرعية داخل الحسابات التي حددها المخطط مما يعني عدم التجانس وعدم التوحيد في العمل المحاسبي؛

²⁰سفيان نغماري و رحمة بلهادف، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IFR-IAS، يومي 13-14 جانفي 2013، عنوان الورقة البحثية "واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي"، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، ص.06.

- عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية؛
- ارتكاز الأصناف 2،3،4 على المنظور النقدي وهذا لا يعتبر معيار للإنتاج ولا يميز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال ؛
- إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية ، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات.

❖ نقائص على مستوى القوائم المالية: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

- الميزانية يتم إعدادها على أساس السنة الحالية وعدم إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة؛
- جدول حسابات النتائج لا يظهر أيضا نتائج النشاط السابق، والنتيجة التي تظهر في هذا الجدول لا تبين أداء التسيير للمؤسسة لاحتوائها على المصاريف الاستثنائية.

المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي

إن الشيء الجديد و المميز في النظام المحاسبي المالي هو التسمية (النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المالية) فبدلا من تسمية المخطط المحاسبي المحدودة، فالتسمية ذات دلالة مهمة حيث أن المعايير المحاسبة الجديدة و الاتجاه المحاسبي الدولي الحديث مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي، حيث أن أكل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية و يتم استبعاد القيمة المحاسبية المعمولة هبا سابقا و اهتمامه بالتحليل المالي.

كذلك تضمن النظام المحاسبي المالي نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الوارد المحاسبة الدولية، حيث يعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة، من عناصر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق اصطلاحا على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة "صافي الأصول المتداولة" أو "رأس المال العامل". ويتم تبويب وتصنيف الأصول و الالتزامات إلى أصول متداولة وغير متداولة بتحديد أصول و التزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار الدورة التشغيل العادية.

إن تبني معايير IFRS يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية، فكيفية وضع الأصول والخصوم في جزئين أحدهما جاري والأخر غير جاري، سببين تفاصيل أكثر لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية.²¹

❖ عملية التحليل في المؤسسة بالنسبة لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS: ستسهل المعايير

إعداد التقارير المالية الدولية IFRS عملية التحليل للأسباب الآتية:²²

- ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة؛

²¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص.43.

²² عريف عبد الرزاق ويحيوي مفيد، اثر المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص.03.

- هناك تحسين في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول، ففي إطار المعيار IAS36 فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول؛
- يقدر معيار 16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية، بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون فيغالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف؛
- معايير IFRS لا تحدد أي نتيجة وسيطة معيارية ولا تعرف بالنتيجة الاستثنائية؛
- هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نفدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة، وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط؛
- الملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة مقارنة بالميزانية.

❖ منهجية التحليل:

تعتمد على تحليل القوائم المالية المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية تظهر بالقيمة العادلة، وتحليل العوامل المحيطة بالمؤسسة، هذه العوامل تتوقف على خبر المستثمرين، في السوق، المنافسة، الأسعار، وتأثيرها على المؤسسة ومن ثم على القيمة الحقيقية للأسهم والعوامل المرتبطة بالأرباح المحققة والمتوقعة.

تعتمد منهجية التحليل المالي التحليل الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي، والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومن ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار.²³

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي

- حسب الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية المنشورة في 1998 فإن القوائم المالية لا يمكن أن تلبى احتياجات كل مستعملها فإن هذه الأخيرة تختلف من مستعمل لأخر. من هذا نستنتج انه أمر عادي و طبيعي أن يواجه النظام المالي صعوبات في السنوات الأولى من تطبيقه، و فيما يلي سنحاول التطرق لها باختصار:²⁴
- صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة و الحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر واغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة؛

²³ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص.50.

²⁴ صالح بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص.140.

- تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية و محدودية المعلومات؛
- صعوبة تغيير العادات المحاسبية المرتبطة بالمخطط الوطني المحاسبي فمدة تطبيقه قد قاربت الأربعة عقود؛
- قدم نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية فهو لا يصلح مع المعطيات الجديدة؛
- عدم التوافق بين قواعد النظام المحاسبي الجديد والنظام الجبائي القائم خاصة وأن الموارد الجبائية هي ثاني مورد ترتيبا بعد المحروقات، فان التصريحات الجبائية لا يمكن إعدادها إلا بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسة المحضرة وفق النظام المحاسبي المالي اعتبارا إلى القيود الجبائية؛
- عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه وتكوين الأساتذة والمؤطرين؛
- عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون وإجبارية تطبيقه ومع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبها؛
- عدم قدرة المؤسسات على دفع تكاليف التكوين في الخارج؛
- عدم كفاية النصوص القانونية الصادرة لتوضيح النظام فقد صدر القانون 11/07 فيما يقارب 100 صفحة بينما صدرت مرجعيته الأساسية والمتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية فيما يعادل 2300 صفحة؛
- طول مدة انجاز القانون صاحبها تحديث في المعايير وإلغاء البعض و إضافة البعض الآخر؛
- النظام المحاسبي المالي جاء بشيء جديد وهو القيمة العادلة إلا أن غياب أسواق حقيقية لإعادة التقييم سيؤثر سلبا على هذا المبدأ؛
- عدم إدراك جل المحاسبين للرياضيات المالية والتي يعتمد عليها لتحسين القيم المستقبلية؛
- صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.

المبحث الثالث: ماهية القوائم المالية

تعد القوائم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي ، يقوم على مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية هي القوائم التي تقوم المنشأة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين.²⁵

فهي "الوسيلة الرئيسية التي تتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة : قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تمثل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقه والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية"²⁶.

و وفق المادة 25 من القانون 07/11 هي تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية (القوائم المالية) سنويا على الأقل، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة هي: الميزانية ، جدول حساب النتائج ، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حساب النتائج.²⁷

إذن القوائم المالية هي " الوسيلة التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والميزانية للمؤسسة".²⁸

إنطلاقا من التعاريف السابقة نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم إستعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هناك عدة خصائص الواجب توفرها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات في نهاية الدورة، والتي تزيد من فائدة المعلومة المالية المقدمة للمستخدمين ، وتتمثل هذه الخصائص:²⁹

²⁵ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار اثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الاردن، 2008، ص.45.

²⁶ سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم وافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص.02.

²⁷ المادة 25 من القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428، الموافق ل 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، الجزائر، ص.05.

²⁸ دادة دليلة، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص.72.

²⁹ هيني فان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال، معايير التقارير المالية دليل التطبيق، الدار الدولية الثقافي، مصر، 2006، ص.06.

- ❖ **الملائمة:** ويقصد بها المعلومات وثيقة ذات الصلة تؤثر على القرارات المستخدمين الاقتصادية، فهي تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ووثيقة صلة المعلومات تتأثر بطبيعتها وماديتها.
- ❖ **الموثوقية:** تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، إن المعلومات المحاسبية المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات (المعلومات المحاسبية) غير المدققة حتى وإن كانت هذه الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا من الحسابات، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر إنعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو الأسس القياس السليمة التي تبني عليها تلك المعلومات.³⁰
- ❖ **القابلية للمقارنة:** تكتسب المعلومات الخاصة بالمؤسسة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها، مع المعلومات المماثلة بمؤسسة أخرى أو بالمعلومات المماثلة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة.³¹
- ❖ **التوقيت المناسب:** ويقصد بذلك أن المعلومات المحاسبية يتم توفيرها في الوقت المطلوب فيه الوصول إلى القرار، أي توافر المعلومات لدى متخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات.
- ❖ **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.³²
- ❖ **التمثيل الصادق:** لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عليها.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تسعى المؤسسة من خلال قوائمها المالية إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:³³

- وصف خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية.
- تلخيص كافة المعلومات التي تتضمنها في مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التفصيلية:

³⁰ منصور بن اعمار ومحمد حولي، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص. 111.

³¹ سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حمادة، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، دار النشر الاتحاد للمصارف العربية، بيروت، 2000، ص. 37.

³² طارق عبد العال حمادة، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص. 94-92.

³³ سارة لمايسي، تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2015-2016، ص. 80.

- تمثيل القوائم المالية عرضا هيكليا ذات طابع مالي للمؤسسة وما أنجزته من معاملات؛
- المساعدة في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها؛
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية؛
- توفير معلومات عن الوضعية المالية الأداء المالي والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية في انجاز القرار؛
- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة؛
- تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والتي تحتوي على العديد من المعلومات ذات الأهمية للعديد من المستخدمين سواء داخل او خارج المؤسسة.

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثالث عناصر رئيسية وهي:³⁴

- ❖ أداة إتصال: فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج عنها فهي بذلك الميزانية وسيلة لربط عالقات بين المؤسسة، الموردين، العملاء، البنوك ...الخ.
- ❖ وسيلة لتقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها الموضوعية تحت تصرفها، حيث تستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.
- ❖ وسيلة في إتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة حيث:

_ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

_ تستعمل الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين والعملاء والبنوك في توصية مستقبل علاقاتهم معها.

³⁴ حنان عجيلة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص انظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص.37.

الفرع الثاني: وظائف القوائم المالية

تقوم القوائم المالية للمؤسسة بأداء عدة وظائف أهمها:³⁵

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة؛
- قياس الالتزامات المترتبة على إجمالي أصول المؤسسة؛
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال؛
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة؛
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر؛
- التعبير عما تقدم بوحدة نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية

يتعدد مستخدمو القوائم المالية، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية لمستخدمي القوائم المالية في:³⁶

- ❖ **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم إتخاذها، حيث تتعلق بالاستثمار في مؤسسة ما، وما يحيط بذلك من مخاطر، كذلك المساهمون معنيون بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها وولوج الأسواق الدولية، و لكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحاليين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستفيدة إلى ما تقوم المؤسسة بعرضه من معلومات مالية كالنظر إلى عائد السهم كمعلمة رئيسية في قائمة الدخل.
- ❖ **الموظفون:** ويعتبر الموظفون مورد للمؤسسة ذلك تبني عليهم إستراتيجية المؤسسة وأداءها أفعالها، لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها أهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال.
- ❖ **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.
- ❖ **العملاء:** يقع إهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص إستراتيجية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.³⁷

³⁵ القوائم المالية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، العدد 9، منتدى جامعة الحسين بن طلال، الامارات، 2013، ص. 04.

³⁶ خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص. 42.

³⁷ زين عبد المالك، القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص. 26.

- ❖ الدولة: تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطاتها وتحديد السياسة الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.
- ❖ الجمهور: تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الإقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين،...إلخ.

المبحث الرابع: أساسيات القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى اعتراف وقياس عناصر القوائم المالية وحدودها، والعوامل المؤثرة فيها لأنها تعتبر أساسيات القوائم المالية.

المطلب الأول: الاعتراف والقياس بعناصر القوائم المالية

الفرع الأول: الاعتراف بعناصر القوائم المالية

الاعتراف هو عملية تضمن عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، وينبغي الاعتراف بعنصر القائمة المالية (الأصول والحقوق الملكية، والدخل والمصروفات)، وإذا كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، وفي ما يلي نوضح العناصر التي يتكون منها الاعتراف بالقوائم المالية:

- ❖ الاعتراف بالأصول: يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المؤسسة، وان الأصل في الميزانية عند تكبد مصاريف ليس من المحتمل أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمؤسسة تتعدى الفترة المحاسبية الجارية.³⁸
- ❖ الاعتراف بالالتزامات: يتم الاعتراف بالإلتزام في الميزانية عندما من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة بسبب تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية.
- ❖ الاعتراف بالدخل: يعترف في الدخل في قائمة الدخل عندما تنتج زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بزيادة الموجودات، أو إنخفاض المطلوبات و التي يمكن قياسها بشكل موثوق فيه.³⁹
- ❖ الاعتراف بالمصروفات: يعترف بالمصروف في قائمة الدخل عندما ينتج انخفاض في المنافع الاقتصادية المرتبطة بانخفاض الموجودات أو زيادة في المطلوبات والتي يمكن قياسها بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة المطلوبات وانخفاض الموجودات، فمثال إستحقاق مستحقات العاملين أو استهلاك المعدات.

³⁸ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص. 112.

³⁹ عبد الحليم سعدي، مرجع سابق، ص. 64.

الفرع الثاني: قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو مقارنة عنصر بعنصر آخر للوصول للقيمة العادلة التي يخزنها عنصر المقاس، وعادة ما يكون العنصر المقاس هو النقود.⁴⁰

ويمكن تعريفه أيضا بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي ستعترف بها القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل، ويتضمن ذلك إختبار محدد للقياس، عدة من الأسس المختلفة للقياس بدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:⁴¹

- ❖ **التكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة بمقابل التعهد أو في بعض الظروف مثل ضرائب الدخل، بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.
- ❖ **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ الغير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.
- ❖ **القيمة القابلة لتحقيق:** تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.
- ❖ **القيمة الحالية:** تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية في المستقبل التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل، ونتمثل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية، التي من المتوقع أن تطلب سداد الالتزامات قفي المسيرة العادية للعمل.

⁴⁰ رائد محمد عبدربه، مبادئ المحاسبة المالية 01، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص.54.

⁴¹ طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق، ص.115.

المطلب الثاني: حدود القوائم المالية

بما أن القوائم المالية تستخدم لاتخاذ القرارات فعلى المستفيدين أن يعرفوا النقص والحدود اللازمة لهذه القوائم وذلك لان القوائم المالية تعكس سنة الماضية، أما القرارات فهي للمستقبل ، ومن حدود القوائم المالية ما يلي:⁴²

- ❖ استخدام التقديرات: حيث أن تراكم الأخطاء أو التحيز في التقدير قد يسبب تشويها أو تحريفا هاما في القوائم المالية، مثل أخطاء مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير العمر الإنتاجي للأصول وتكاليف البحث التطوير.
- ❖ استخدام طرق محاسبية بديلة: فإختلاف في تطبيق بعض الطرق المحاسبية مثل تقويم المخزون وطرق استهلاك المتعددة والتي تعتبر جميعها مقبولة قبولا عاما قد تسبب إختلافات كبيرة في تحديد الدخل وتقييم الأصول.
- ❖ استخدام إجراءات مختلفة لتقييم أصول المؤسسة الواحدة حيث تظهر النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض وفق القيمة الجارية تقريبا، بينما تظهر الأصول الثابتة بثمان التكلفة التاريخية المحققة من قبل عدة دورات محاسبية وبعض الأصول مثل: المخزون السلعي يظهر بثمان التكلفة أو السوق، لذلك نلاحظ أن المؤسسة ذات الأصول المماثلة تنتج صافي دخل مختلف ويختلف تقييم أصولها إذا إختلفت تواريخ الحصول على هذه الأصول الثابتة.
- ❖ غياب بعض الأصول والخصوم بشكل كامل: فبعض الأصول قد لا تظهر في الميزانية مثل قيمة إكتشاف آبار البترول والغاز والمناجم وقيمة شهرة محل المنتجة ذاتيا، أما الخصوم التي لا تظهر في الميزانية فهي مثل غرامات العقود التي قد تصبح واجبة التنفيذ والخصوم المحتملة مثل الضمانات البنكية (الكفالات).

إن السبب الرئيسي لغياب الأصول والخصوم السابقة هو صعوبة التقدير واختلافه من محاسب لآخر بحيث يصبح التقدير ذاتيا، والمحاسبون لا يثبتون في حساباتهم إلا الأرقام المحددة موضوعيا، ومما سبق نلاحظ أن المعلومات الناقصة والمذكورة أعلاه قد تكون مهمة جدا في إتخاذ بعض القرارات.

❖ تغيرات الأسعار: ومن أثر تغيرات الأسعار عار على القوائم المالية ما يلي:⁴³

- التكلفة التاريخية اصغر من التكلفة الإستبدالية والجارية.
- عدم ثبات الوحدة النقدية وهو فرض أساسي في منهج التكلفة التاريخية.
- وجود أرباح وخسائر حيازة لا يتم التقرير (الإفصاح) عنها.
- قياس الربح غير صحيح لعدم موضوعية القياس في مقابل المصروفات مع الإيرادات.

⁴² يوسف محمود جربوع، النظرية المحاسبية، حقوق الطبع والتأليف محفوظة، الطبعة الثانية، 2014، ص. 128.

⁴³ مرجع سابق، ص. 129.

- غياب المعلومات النوعية أو الحقائق غير قابلة للقياس الكم يمثل قيمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة، قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح، غياب الأحداث الغير المالية عن القوائم والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على شكل القرار وحجمه.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القوائم المالية

إن للقوائم المالية عدة عوامل مؤثرة فيها، أهمها:⁴⁴

- ❖ أثر المنظمات المهنية: ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع لذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل لقد اصدر معهد المحاسبين القانونيين مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع الجمعيات المهنية الأخرى.
- ❖ أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية في نيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة سوق تنظيم الأوراق المالية لمراجعاتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، بالمقابل تقوم الهيئات المشرفة بالأوراق المالية بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول إسهماها في سوق لندن للأوراق المالية.
- ❖ النظام الاقتصادي القائم: إن النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي لدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصاءات اللازمة للتخطيط على مستوى القومى.
- ❖ التضخم والارتفاع في الأسعار: حيث أدى إنخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والارجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

⁴⁴ سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص.77.

❖ أثر تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور الرئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيد منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها، ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم إعداد وعرض القوائم المالية.

خلاصة الفصل:

مما سبق اتضح أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة يشكل عائقا أمام نمو التجارة الدولية وانتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات. ولذلك أصبح من الضروري إجراء توافق بين نظام المحاسبية لمختلف الدول، وهو ما أدى بالدول الأكثر تصنيعا في العالم الرأسمالي سنة 1973 إلى إنشاء منظمة محاسبية دولية تهتم بإصدار معايير محاسبية دولية تلقى القبول على النطاق العالمي، بغية الحصول على التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية.

ونظرا للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي تتمثل أساسا في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي، قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، من بينها إصلاح نظامها المحاسبي وذلك بالتخلي عن المخطط الوطني المحاسبي وتبني النظام المحاسبي المالي. وقد نتج عن هذا الإصلاح انخفاض عدد القوائم المالية الواجب على المؤسسات إعدادها من سبعة عشر إلى خمسة قوائم والمتمثلة في الميزانية حسابات النتائج قائمة التدفقات النقدية قائمة التغيرات الخاصة والملاحق.

فالميزانية هي تصوير للوضع المالي للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وتصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. ويوفر حسابات النتائج معلومات عن أداء المؤسسة، وترتب فيه الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة. ويقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وهناك طريقتين لإعداد هذه القائمة وهي الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة سواء انطلاقا من صافي الربح أو من المتحصلات والمدفوعات النقدية. ويشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة، وتضم الملاحق معلومات تكتسي طابعا هاما أو مفيدة لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.



الفصل الثاني : تحليل و تدقيق القوائم المالية

تمهيد:

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة إنهيار كثير من المؤسسات، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

ويقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون مخفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية.

ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية وحسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محللي القوائم المالية، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعد في تكوين فكرة عن "الوضع المالية" للمؤسسة وكذلك عن "أداء" المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية، هذا بالإضافة إلى المعلومات حول "تغيرات الأوضاع المالية" التي توفرها قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: تقديم القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملية أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملية عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول: قواعد إعداد نظام محاسبي مالي

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي ينبغي على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية:¹

- ❖ القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، لأداء خزينة المؤسسة في نهاية الدورة. والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:
 - الميزانية ،
 - حساب النتائج ،
 - قائمة تدفقات الخزينة ،
 - جدول تغيرات الأموال الخاصة ،
 - ملحق يبي القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملية للميزانية وحسابات النتائج.
- ❖ تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان إعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:
 - ❖ المنافع المتوفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل؛
 - ❖ التكاليف المحتملة سواء إعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله؛
 - ❖ تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية. وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.
 - ❖ كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

¹ القرار العدد 19، المواد رقم 1-2-3-4-5، ص.ص 22-23

- ❖ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية؛
- ❖ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- ❖ تاريخ الإقفال؛
- ❖ العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- ❖ عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- ❖ الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- ❖ اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛
- ❖ معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- ❖ كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ❖ يتضمن بياناً للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة؛
- ❖ يشتمل الملحق على معلومات ذات صيغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي. وفي حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب آخر، فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب وتغيير المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة جعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

المطلب الثاني: عرض جدول ميزانية وجدول حساب النتائج

سوف نتحدث في هذا المطلب على نوعين من القوائم المالية هما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إلا أن كل من القائمتين يحتويان على معلومات مالية مهمة وكل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الأخرى.

الفرع الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي).

- ❖ مفهوم الميزانية: تعرف الميزانية بأنها "الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة ودالة لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية غالباً ما تكون نهاية السنة".¹

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها كشف بالأرصدة التي تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين.²

¹ عبد الناصر إبراهيم وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص. 278.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص. 113.

إن إعداد الميزانية يحقق للمؤسسة أو لمستخدميها العديد من المزايا أهمها:¹

- بيان المركز المالي في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقديم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة إلتزاماتها بحقوق ملكيتها وفقاً لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
- التعرف على إعتتماد المؤسسة على التمويل الذاتي وقيمة الأرباح التي يتم إحتجازها.

❖ عناصر الميزانية

يمكن تقسيم عناصر الميزانية التي يتم عرضها إلى ثلاث:²

- الأصول:

تعبر الأصول عن أهم إستخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، والتي تعتمد المؤسسة لتوليد الإيرادات الداخلة في المستقبل.

إذن الأصول موارد تنتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة كنتيجة للاحداث السابقة، أو نتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف الأخرى،³ ويأخذ جانب الأصول في الميزانية الشكل التالي:

¹ محمد رمزي جودي، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص.68.

² اسامة عبد الخالق الانصاري، الادارة المالية، مكتبة الاردنية الهامشية للنشر، الاردن، ص.118.

³ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص.114.

الجدول رقم (1-11) الشكل القانوني للميزانية "الأصول" ميزانية السنة المالية المقفلة.....:

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	إهلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
الأصول غير الجارية					
فارق بين الاقتناء المنتج الإيجابي والسلبي					
تثبيات عينية					
تثبيات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيات عينية أخرى					
تثبيات ممنوح إمتيازها					
تثبيات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة أصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية					
المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب					
حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص. 28

من خلال الشكل نلاحظ أن جانب الأصول في الميزانية ينقسم إلى:¹

❖ الأصول الغير المتداولة (الأصول الثابتة): هي موارد إقتصادية تستخدمها المؤسسة في عملياتها التشغيلية

ولها عمر إنتاجي أكثر من فترة مالية واحدة، بدورها تنقسم إلى:²

- الأصول الثابتة الملموسة: وهي الأصول الثابتة ذات الكيان المادي الملموس، مثل: الأراضي، المباني، الأثاث، السيارات، المعدات، التركيبات، والآلات الحسابية....

- الأصول الثابتة غير الملموسة: وهي الأصول الثابتة التي ليس لها كيان مادي ملموس، أو يصعب

الاستدلال على قيمتها من وجودها المادي، رغم أنها تستخدم في تشغيل أنشطة المؤسسة، مثل: حق

الاختراع، العلامات التجارية، وشهرة محل....

❖ الأصول المتداولة: وتعرف أيضا بالموجودات وهي عبارة عن موجودات المؤسسة التي تتحقق لها الإيرادات

ويتم تداولها باستمرار حسب طبيعتها، وتختلف قيمة هذه الأصول في المؤسسة بين حين وآخر، بسبب كمياتها

أو انخفاضها وتختلف في سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقد من أصل لأخر مثل أوراق القبض، النقدية،

الأوراق المالية قابلة للتداول، المخزون...³

❖ الأصول الأخرى: وهي الأصول التي لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول المتداولة وغير المتداولة، مثل: المصروفات

المدفوعة مقدما طويلة الأجل، الضريبة المدفوعة مقدما،....

- الخصوم:

هي منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدات المحاسبية،

من خلال تحويل الأصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى وذلك نتيجة أحداث وقعت في الماضي،⁴ ويظهر جانب

الخصوم في الميزانية بالشكل التالي:

¹ طلال الحجواي وريان نعيم، المحاسبة المالية 1، دار جبهة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص.205.

² عبد الوهاب نصر علر وشحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص.155.

³ عليان الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية 1، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص.49.

⁴ علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة الافاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2001، ص.142.

الجدول رقم (2-11) الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم" الميزانية المالية المقفلة...:

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص.29.

من خلال الشكل نلاحظ أن الخصوم في الميزانية تنقسم إلى:¹

❖ **حقوق الملكية:** يعتبر هذا القسم الخاص بحقوق الملكية في الميزانية من أهم الأقسام لما تحتوي من بيانات

تفصيلية عن حق المساهمين. ويحتوي هذا القسم عادة على ثلاث بنود:

❖ رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية لأسهم رأس المال).

❖ رأس مال الصافي (المبالغ المسددة زيادة عن القيمة الاسمية).

❖ الأرباح المحتجزة (الأرباح التي يحتفظ بها دون أن توزع على المساهمين).

- الخصوم المتداولة: وتمثل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة عن المؤسسة خلال السنة المالية القادمة أو دورة التشغيل، وتضم عدة حسابات منها: الديون التجارية والأوراق الدفع والدفعات المقدمة من العملاء، التزامات القروض بما فيها الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل، الأجور والمصروفات المستحقة وهذه تمثل قيمة خدمة إستنفدت ولم تدفع تكلفتها حتى نهاية السنة، الضرائب المستحقة هي الضرائب المستحقة على الأرباح الخاصة بالسنة الجارية، حصص الأرباح المستحقة بعد أن يتم الإعلان عنها، المبالغ التي يجب دفعها خلال السنة المقبلة عن العقود الإيجار الرأسمالية.²
- الخصوم غير المتداولة: هي جميع مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها المؤسسة بقصد تغطية احتياجاتها من الموارد المالية والتي تزيد مدتها عن سنة، مثل: ديون أخرى غير جارية، الضرائب، ديون مالية...³

الفرع الثاني: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

- مفهوم جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة".⁴

ويعرف أيضا بأنه قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة الأعمال المؤسسة من ربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة ما تكون سنة، ويبين هذه القائمة نتيجة الأعمال خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة، وتنتج عنها أما ربح أو خسارة، ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في الميزان المراجعة.⁵

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتبة الجامعية الحديثة، القاهرة، 2006، ص.126.

² محمد التيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، نشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص.56.

³ وليد ناجي الحياي، مذكرات تحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية لعربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص.24.

⁴ محمد الحبيب مرحوم، النظام المالي المحاسبي محاسبة قواع ام محاسبة المبادئ، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018، ص.209.

⁵ صالح مرازقة، الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص.09.

وتتكون عناصر جدول حسابات النتائج من:¹

- ❖ **النواتج:** هي زيادة لمنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو إنخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة في الأموال الخاصة بإستثناء الزيادة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.
- ❖ **الأعباء:** هي إنخفاض في المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو إنخفاض الأصول، التي يترتب عنها نقص في الأموال الخاصة، بإستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

ويحقق جدول حسابات النتائج الميزات التالية:²

- ❖ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
 - ❖ التمييز على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
 - ❖ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة؛
 - ❖ تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم؛
 - ❖ التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبية المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
 - ❖ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛
 - ❖ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، واستخدام الربح كمقياس لقياس الأداء.
- أنواع جدول حسابات النتائج:

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق لطريقتين هما:³

1- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

وفق هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات، حسب طبيعتها حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لتوجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الشكل التالي:

¹ عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.51.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص.120.

³ محمد رمزي جودي، مرجع سابق، ص.75.

جدول رقم (3-11) حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال			
1- انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب و المرسوم و الدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الإهلاكات والمؤونات إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص.30.

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

وتقوم هذه الطريقة على مقارنة تحليلية للمؤسسة، حيث ترتب الأعباء حسب وظائف، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار تكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية،¹ ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الشكل التالي:

جدول (4-11) حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من.....إلى.....:

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
المنتجات العملياتية الأخرى			
التكاليف التجارية			
الأعباء الادارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تقاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاكات			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة غي النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

¹ محمد سامي لزعر، التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص.50.

			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص.31.

المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة وتغيرات الأموال الخاصة

الفرع الأول: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

- مفهوم جدول سيولة الخزينة

يعرف جدول سيولة الخزينة على أنه "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية حيث تقوم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، في ثلاث فروع هي: نشاط الاستغلال، نشاط الاستثمار، نشاط التمويل".¹

فهو "وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر إمداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج".²

ويمكن تعريفه أيضا بأنه بيان تقديري يرى للمتحصلات والمدفوعات النقدية المتوقعة في المستقبل، والتي سوف ترتب على تنفيذ المؤسسة، وتعتبر التحصيلات النقدية التدفقات النقدية الداخلة، بينما تمثل المدفوعات النقدية التدفقات النقدية خارجة من المؤسسة.³ ويكتسي جدول سيولة الخزينة أهمية كبيرة كونه:

¹ محمود حمام واميرة دباس، اثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، جامعة ام البواقي، 2015، ص.69.

² دلال خطاب ونور الدين زعبيط، تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول التدفقات النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017، ص.343.

³ الغالي بن ابراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص.214.

- ❖ يعد جدول سيولة الخزينة أداة التخطيط المالي للمؤسسة حيث يتم الاهتمام بتقدير وتدبير إحتياجات المؤسسة في المستقبل وتوفيرها في الوقت المناسب؛
- ❖ تبين هذه التدفقات مقدار إحتياجات المؤسسة لتمويل الخارجي؛
- ❖ تعد هذه التدفقات مؤشرا على مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها اتجاه المالك الدائنين.
- عناصر جدول سيولة الخزينة

يتم تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في شكل ثلاث فئات عرضية هي:¹

1- لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل، وكذلك المرتبطة برأس المال العامل (أي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول، وكذلك التوظيفات الأخرى غير محتوى ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء استثمارات والتنازل عنها.²

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تمثل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المرتبطة بالحصول على الموارد والأموال من المالك وتقديم الفوائد لهم، كما تتضمن كذلك الأنشطة المتعلقة بالاقتراض الأموال وسدادها، ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة الأنشطة التمويلية العائد من إصدار الأسهم، العائدات من الإقتراضات البنكية، تسديد التزامات الإيجار التمويلي.³

- عرض جدول سيولة الخزينة

يتم عرض جدول سيولة الخزينة وفقا لطريقتين هما:⁴

- الطريقة المباشرة:

وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل: التحصيلات من العملاء من بيع البضاعة، وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص. 265.

² عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص. 54.

³ محمد رمزي جودي، مرجع سابق، ص. 78.

⁴ كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص. 156.

على الأنشطة التشغيلية مثل: السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراه وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشر في الشكل التالي:

الجدول (5-11) سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية
			الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص. 35.

- الطريقة غير مباشرة:

وهي الأكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العلي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات لأنها يسهل إعدادها، وهي تركز عن الطرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات، وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المتواصل اليه من قائمة الربح ثم يعدل بعناصر الإيرادات والمصروفات أو المكاسب والخسائر التي تحتوي على تدفقات نقدية مثل: الإهلاك لنفاذ الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والمكاسب (الخسائر)، بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيودا دفترية دون أن يكون لها أثر على التدفق النقدي، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة في الشكل التالي:

الجدول رقم(II-6) سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة) الفترة من.....إلى.....:

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الإهلاكات و الأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الموردين و الديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مستحقات عن اقتناء تقيينات			
تخصيلات التنازل عن تقيينات			
تأثير تغيرات محيط الإنماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدية (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 36.

للإشارة فإن الطريقتين (المباشرة وغير المباشرة)، سوف يتوصلان إلى نفس الرقم أي أن صافي التدفق النقدي من التشغيل هو نفس النتيجة سواء إتبعنا المؤسسة الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

1- تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل جدول التغيرات الأموال الخاصة تحليل لحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية.¹

يحقق جدول التغيرات في الأموال الخاصة المزايا التالية:²

- ❖ التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة ؛
- ❖ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- ❖ التعرف على بنود المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الإستثمارات المتاحة للبيع.

2- معلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة

المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- ❖ النتيجة الصافية لسنة المالية؛
- ❖ تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة؛
- ❖ النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة؛
- ❖ عمليات الرأسمالية (يتعلق الأمر خصوصا بالزيادة أو النقص)؛
- ❖ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ويأخذ جدول تغير الأموال الخاصة الشكل التالي:

¹ المادة 25 من القانون 07-11، مرجع سابق، ص.32.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص.126.

الجدول (II-7) تغيرات الأموال الخاصة الفترة من.....إلى.....:

الإحتياط ي والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص. 37.

المطلب الرابع: عرض قائمة الملاحق

الملحق هو وثيقة يعد جزءاً من الكشوف المالية، يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم كلما إقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.¹

يشمل الملحق على المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- ❖ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
 - ❖ مكملات العالم لضرورة لفهم أحسن للميزانية، جدول حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول التغيرات الأموال الخاصة؛
 - ❖ المعلومات التي تخص الكيانات لمشاركة وفروع أو الشركة الأم ، وكذلك المعلومات التي يحتمل ان تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
 - ❖ المعلومات ذات طابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة؛
- و هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوبة إظهارها في الملحق :

❖ الطابع الملائم للعالم.

❖ الأهمية النسبية.

إذن يجب أن لا يشمل الملحق إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد يحكم الجهات التي ترسل اليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

¹ قرار مؤرخ في 23 رجب الموافق ل 26 جوان 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص.38.

المبحث الثاني : مدخل إلى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل تغيرات الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول: مفهوم ومراحل التحليل المالي

الفرع الأول مفهوم التحليل المالي:

مفهوم التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.¹

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي:²

- تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية.
- رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها

و باختلاف المفكرين تعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

1. التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.
2. التحليل المالي هو دراسة تنبؤية: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب اتباعها.

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص93.

² أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص2

3. التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار¹.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي²:

1. تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

4. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5. التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج. المتوصل إليها³

¹ حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع، الأردن، 1976، ص 7

² -ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 13

³ -ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سابق، ص 135

المطلب الثاني: خصائص محلل المالي والوظائف التي يقوم بها :

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة خصائص المحلل المالي وجميع وظائفه

الفرع الأول: خصائص المحلل المالي¹:

1. أن يكون لطيفا و محبا للآخرين، ولديه ميل لإنشاء العلاقات معهم؛
2. أن يكون تفكيره منظما وعقله بارعا في تحليل وتصنيف الأشياء؛
3. أن يكون لديه ميل طبيعي للاستفسار عن كل ما يحيط به؛
4. أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يجمعه من معلومات؛
5. أن يكون لديه بعد نظر عند دراسته؛
6. أن تكون لديه رغبة في البحث عن الحقائق؛
7. أن تتصف أحكامه بالأمانة والنضج والموضوعية.

الفرع الثاني: وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح،² والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي²

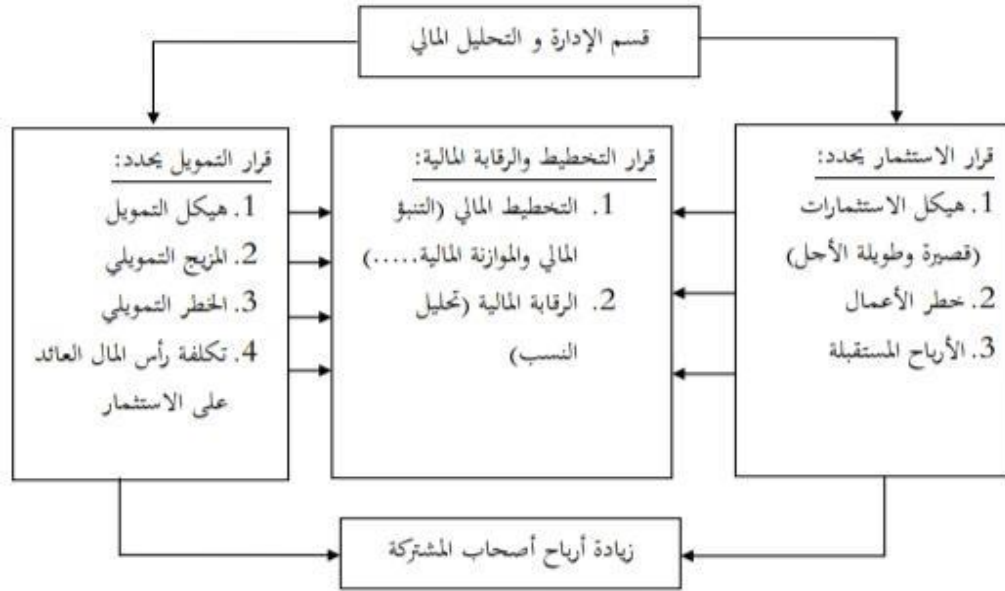
- ❖ قرار الاستثمار؛
- ❖ قرار التمويل؛
- ❖ قرار التخطيط و الرقابة المالية.

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007 ، ص1

² خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص 95- 96

الشكل رقم (1-11): المخطط العام لوظائف التحليل المالي

المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص 96.



التعليق: من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:¹

- **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصيرة وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

¹ نفس المرجع السابق، ص 96.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، لذا ارتأيت في هذا المطلب أن أقوم بدراسة التحليل المالي من حيث أهميته، أهدافه.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

1. يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛
2. تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
3. اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
4. يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
5. -تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
6. -تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها؛
7. الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
8. الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

بعد إجراءات الفحوصات الدقيقة للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص عدة أهداف ونتائج تنقسم إلى داخلية وخارجية:

1-أهداف التحليل الداخلي: وهي كالتالي²:

- ❖ إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- ❖ الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛
- ❖ معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها؛
- ❖ اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح؛
- ❖ وضع المعلومات المتوصل لها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة؛
- ❖ وضع المعلومات والنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة).

¹ - عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، (دروس و تطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص3

² منير صالح هندي، الإدارة المالية المدخل التحليلي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1998 ،ص ص 20-2

2- أهداف التحليل الخارجي: وتتمثل في: ¹

- ❖ إعطاء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- ❖ تقييم النتائج المالية، والأرقام الخاضعة للضريبة؛
- ❖ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- ❖ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛
- ❖ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.

المطلب الرابع: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة نظراً لأنه يعمل على وصف كلي لزمته المالية و وضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهتمة به في:

الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها ²

❖ إدارة المؤسسة:

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصاً على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين هذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

❖ العاملون في المؤسسة:

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المفيدة للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه و التأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل. ³

❖ المساهمون

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

¹ -ناصر دادى عدون، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سبق ذكره، ص134-135.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص6

³ -صادق الحسنى، التحليل المالي، المحاسبين، دار اجمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص1

المبحث الثالث: مجالات وأبعاد التحليل المالي

يستهدف التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته، والأداء. فتحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على: السيولة، الملاءة، النشاط، والهيكل التمويلي للمؤسسة، في حين يسمح لنا تحليل حسابات النتائج معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد، وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل. وأما بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية فهو يساعدنا على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يوفر لنا معلومات مفيدة حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلات الخزينة.

المطلب الأول: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى طريقة إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية، لنتنقل فيما بعد إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة: مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية)، النسب المالية، وأخيراً التحليل الأفقي والعمودي للميزانية.

الفرع الأول: إعادة عرض الميزانية طبقاً لأغراض التحليل المالي

إن الميزانية التي يتم إعدادها وفقاً للنظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والقائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وعلى مبدأ الصورة العادلة، تختلف عن الميزانية المحاسبية المعتادة المخطط المحاسبي الوطني في كونها تميز بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية والخصوم الجارية والخصوم غير الجارية على أساس الفترة الزمنية (اثنا عشر شهراً)، إضافة إلى إمكانية إعادة تقييم عناصر الميزانية، وعدم إدراج الأصول الوهمية، كما أنه لا يوجد شكل محدد لتقديم هذه الميزانية ولكن هناك معلومات دنيا يجب أن تتوفر في الميزانية، مما نجم عن ذلك التطابق بين الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية من جهة، والتطابق النسبي بين الميزانية المحاسبية والميزانية الوظيفية من جهة أخرى.

1- الميزانية المالية (سيولة - استحقاق):

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقاً لدرجة استحقاقها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.¹

¹ Nacer eddine Sadi, op.cit, p82.

الجدول رقم (8-11) الميزانية المالية :

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الأجل). بالقيمة الحقيقية الأصول التي تقل مدتها عن سنة	الأموال الدائمة. الرأسمال الاجتماعي الديون التي تزيد مدتها عن سنة . (طويلة و متوسطة الأجل) . أموال قصيرة الأجل . الديون التي تقل مدتها عن السنة .

Source : Nacer Eddine Saadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationale, Paris, France, 209, p76.

2- الميزانية الوظيفية:

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم المؤسسة بها حسب الوظائف التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق هذا وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال¹.

عرف المؤلف Hubert de la Bruslerie الميزانية الوظيفية بأنها "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية"، حيث تعبر خزانة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها و عقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي:

- ❖ كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة أعلى الميزانية و الاستخدامات المتداولة أسفل الميزانية،
- ❖ كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة أعلى الميزانية و الموارد المتداولة أسفل الميزانية، الخزانة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

¹ مليكة زغيب ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص.ص 64-65.

الجدول رقم (9-II) الميزانية الوظيفية:

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للإستغلال	الخصوم المتداولة للإستغلال	دورة الاستغلال
	الأصول المتداولة خارج للإستغلال	الخصوم المتداولة خارج للإستغلال	
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة	

Source: Alain Marion, Analyse financière concepts et méthodes. DUNOD, 3 édition, paris, France, 2004, p38.

ونقدم في الجدول التالي كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية:

الجدول (10-II) كيفية إعداد الميزانية الوظيفية:

الاستخدامات الثابتة الأصول الثابتة الصافية : التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية التثبيتات المالية	المورد الثابتة رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية
الأصول المتداولة للإستغلال المخزونات (القيمة الصافية) الزبائن (القيمة الصافية) التسبيقات و المدفوعات على الحساب الأعباء المعانة مسبقا الضرائب	الخصوم المتداولة للاستغلال التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجارية و الاجتماعية (2) المنتجات المعانة مسبقا
الأصول المتداولة خارج للإستغلال المدينون الآخرون (1)	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال الديون المدينة الأخرى (3)
خزينة الأصول الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة	خزينة الخصوم أموال الخزينة - خصوم

المصدر: من إعداد الطالبان نقلا عن القرار العدد 19 ، المرجع السابق، ص-ص32..

- ❖ يتمثل المدينون الآخرون فيما يلي: العاملون والحسابات المرتبطة بهم، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بهم، الهيئات الاجتماعية، المدينون المختلفون.
- ❖ تتمثل الديون الجبائية والاجتماعية فيما يلي: العاملون والحسابات المرتبطة بهم، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة، الضرائب (الدولة-الضرائب على النتائج، الدولة-الرسوم على رقم الأعمال، الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة).
- ❖ تتمثل الديون المدينة الأخرى فيما يلي: المجمع الشركاء، الدائنون المختلفون..

الفرع الثاني: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية و يقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية.¹

1- رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالية.² ويمكن فهم رأس المال العامل وفقا لمقاربتين:³

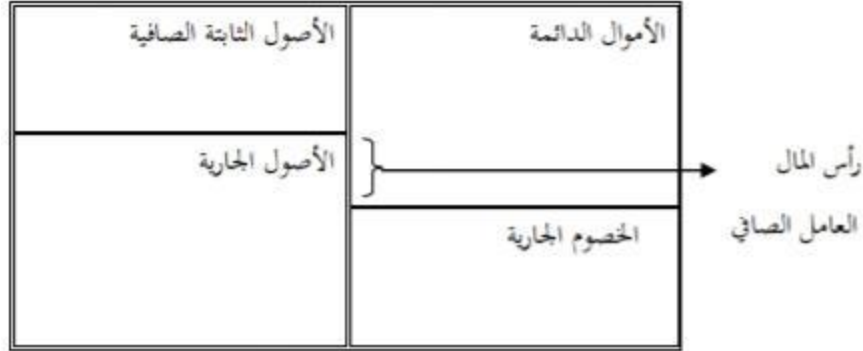
- ❖ الأولى هي مقارنة تقليدية للميزانية المالية، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي؛
- ❖ الثانية هي مقارنة حديثة للميزانية " وظيفية، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.
- ❖ رأس المال العامل الصافي: يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تم السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير ملائم ذمم زبائن غير قابلة للتحميل... ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية، حيث نجد أنها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية، رأس المال العامل الصافي - الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية). رأس المال العامل الصافي - الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

¹ Nacer eddine, op.cit, p122.

² سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.59.

³ Nacer eddine Sadi, op.cit, p123.

الشكل رقم (2-II) رأس المال العامل الصافي :



Source : Alain Marion , OP.Cit . p119.

وبصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابى، أي كافي من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها في الحالات الاستثنائية و يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة الأخرى كل طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى ويطتها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل التي تؤثر عليه . و بصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل، هي:¹

- ❖ رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وهذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة باستخدام مواردها الطويلة المدى، و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.
- ❖ رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- ❖ رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثمارها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

❖ عوامل تغير رأس المال العامل الصافي: يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة و أحيانا أخرى بالنقصان، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات والعوامل التي تقف

¹ Alain marion, op.cit, p119.

ورائها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية،¹ ويمكن تلخيص العوامل التي تؤثر في رأس المال العامل الصافي في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11) عوامل تغير رأس المال العامل الصافي :



Source : Nacer Eddine Saadi, OP.Cit, p126.

¹ منير شاكر محمد واخرون، مرجع سابق، 116.

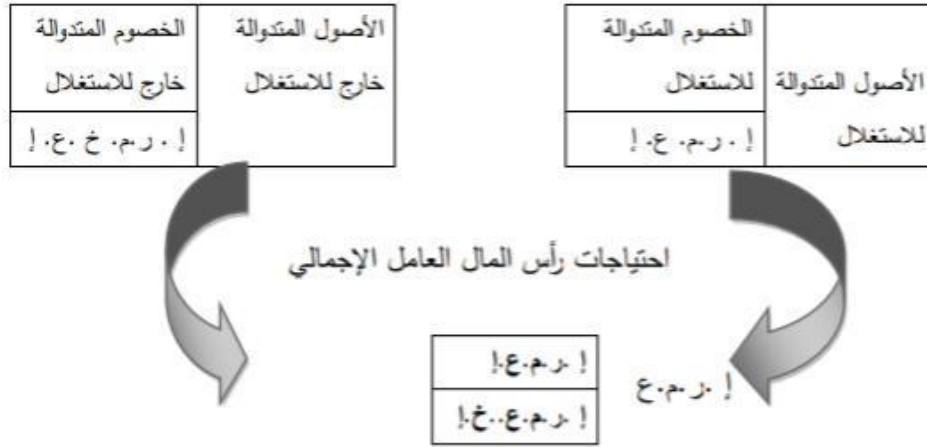
- ❖ رأس المال العامل الوظيفي: رأس المال العامل الوظيفي (رأس المال العامل الصافي الإجمالي) هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، ويمكن تعريفه بأنه: "فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال"، ويحتل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة.¹ ويعبر عنه بالعلاقة التالية: رأس المال العامل الوظيفي الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة.
- ❖ احتياجات رأس المال العامل: احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات و المدفوعات. و كما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة، وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:²
- ❖ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ.ر.م.ع.!) : ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية : احتياجات رأس المال العامل للاستغلال - الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.
- ❖ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.م.ع.خ.!) : يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم و ديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الأهم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل، ويعبر عنه بالعلاقة التالية: احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال - الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

وبين الشكل التالي كيفية حساب كل من احتياجات رأس المال العامل للاستغلال، احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال واحتياجات رأس المال العامل.

¹ Nacer eddine Sadi, op.cit, p128.

² عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص.ص 17-18.

الشكل رقم (4-11) مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل:



Source : Nacer Eddine Saadi , OP.Cit, p34.

❖ **الخزينة الصافية:** يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل. ¹ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، وتبديد معها بشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العملاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول - أموال الخزينة خصوم.

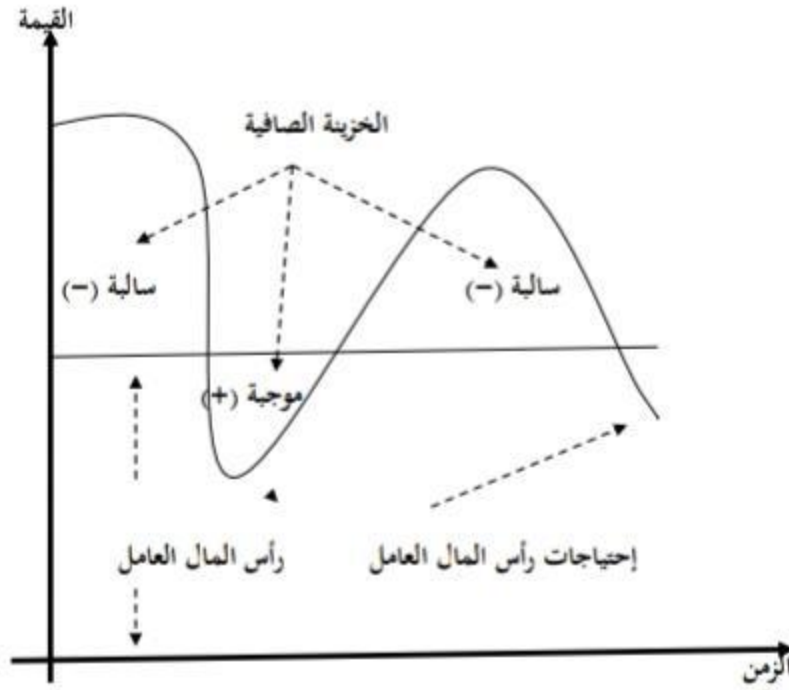
و من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ، ينتج لدينا الحالات التالية:

❖ **الحالة الأولى الخزينة الصفيرية:** وهي الحالة المثلى للخزينة ، حيث تكون المؤسسة قد حققت نواتها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ، و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

¹ Christian hoarau, op.cit, p61.

- ❖ الحالة الثانية الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة ، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة ، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.
- ❖ الحالة الثالثة الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل ، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

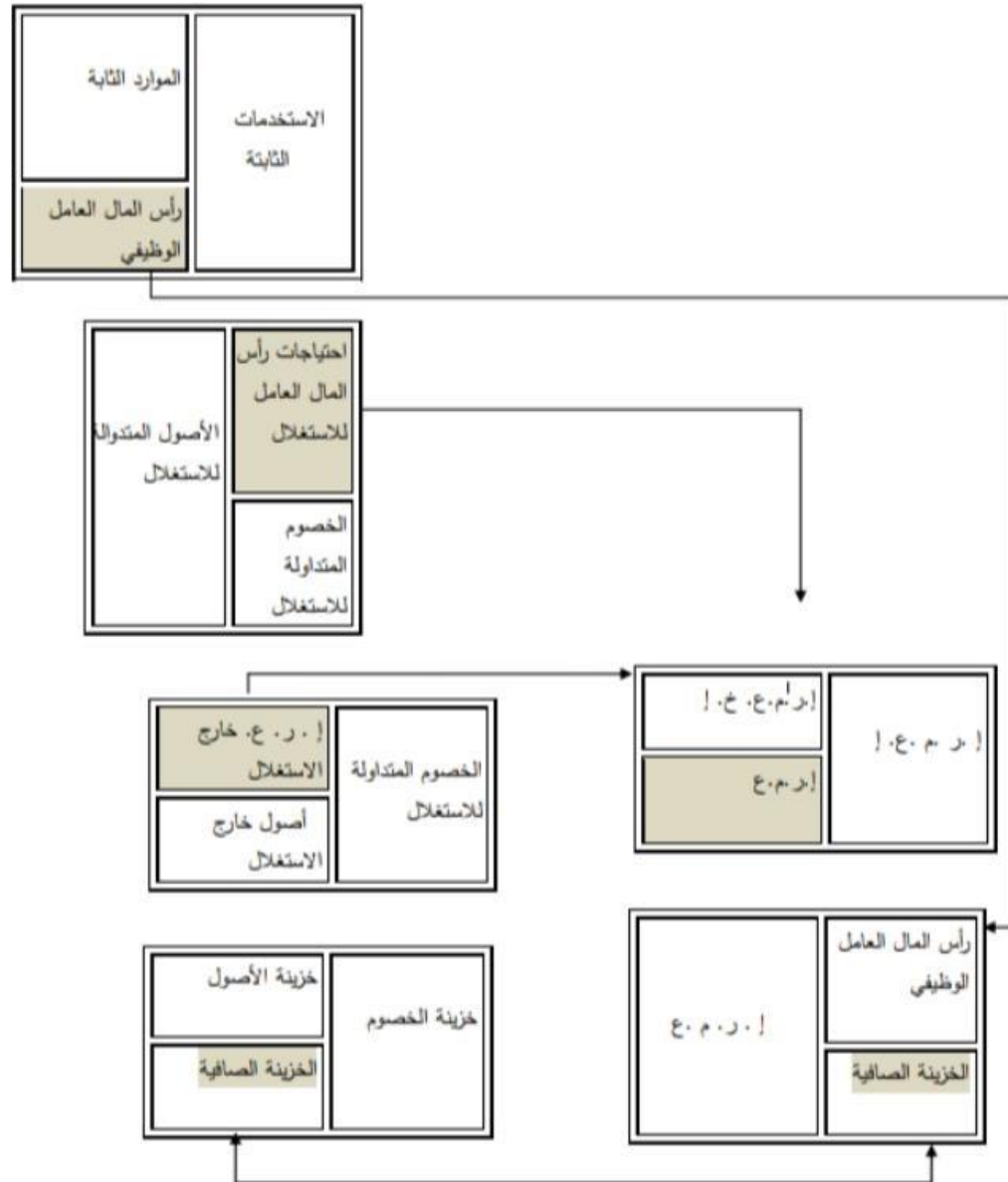
الشكل رقم (5-II) الحالات الممكنة للخزينة الصافية :



Source : Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p138.

و في الشكل التالي نقدم التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

الشكل رقم (6-11) التوازن المالي للميزانية الوظيفية :



Source : Hubert de la Bruslerie, OP.Cit, p243.

الفرع الثالث: التحليل بالنسب المالية

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل السيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول. وتشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، وتشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائمتها.¹

❖ نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائمتها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات و ترتبط هذه النسب وجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق، و تحويلها إلى نقدية بسهولة و سرعة عند سعر السوق. و تشمل هذه النسب ما يلي:

الجدول (11-11) نسب السيولة:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية و دون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	$\frac{\text{الموجودات و ما يماثلها}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية و ما يماثلها (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية .

المصدر: منزي شار حممد وآخرون، مرجع يابقي، ص-ص 72-00

مثال تطبيقي :

البيان	N	N+1
الأصول الجارية	6192724541.74	5264935543.97
الخصوم الجارية	13848996160.05	13364989217.76
نسبة التداول	0.447	0.394

التعليق: حيث يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد وأن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية في السنتين.

¹ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، مرجع سابق، ص.244.

❖ نسب النشاط ومعدلات الدوران:

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال. وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي. ¹ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

الجدول رقم (12-11) نسب النشاط ومعدلات الدوران:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	يشر معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال .
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$	يشر معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال .
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}}$	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي .
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة .
معدل دوران الذمم	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رصيد الذمم}}$	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان و التحصيل بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة و العكس صحيح .
فترة التحصيل	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين}}$	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع و تحصيل قيمة فواتير البيع ، و هي مؤشر على سيولة رصيد المدينين فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة .
معدل دوران النقدية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الموجودات و ما يماثلها}}$	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة .

المصدر: عاطب وليم أندرواس، مرجع يابى ص00-011 وحمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص.137.

¹ نفس المرجع، ص.247.

مثال تطبيقي :

البيان	N	N+1
رقم الأعمال	9553016324.06	9553016324.06
إجمالي الأصول	17868112783.96	23094914686.22
معدل دوران إجمالي الأصول	0.455	0.413

التعليق : كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.455 دينار و 0.413 في السنة المالية وهو ما يعني بأن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدهور طفيف.

❖ نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:

أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصري، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية. وهناك العدد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها:

الجدول رقم (II-13) نسب الهيكلية:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم الغير جارية}}{\text{إجمالي أصول}}$	تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير .
نسبة التمويل الداخلي للأصول	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار و سلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل .
نسبة المديونية الكاملة	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم الغير جارية}}{\text{أموال الخاصة}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون .
نسبة المديونية قصيرة الاجل	$\frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الاجل .

المصدر: محمد أحمد العظيمة يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص 667-668 ومنير شاكر محمد، مرجع سابق ص 55 – 59.

مثال تطبيقي :

البيان	N	N+1
الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	14268427316.1	19281845601.51
إجمالي الأصول	17868112783.96	23094914686.22
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0.798	0.835

التعليق : يتضح بأن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية.

الفرع الرابع: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات

يقوم على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، وذلك بنفي الخروج معلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات لذا هذه النقطة لعرض مثالين نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن للميزانية.

1- التحليل الأفقي:

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات ضرورة إعداد على أساس سنتين متتاليتين، حيث يترتب على ذلك إمكانية القيام بالتحليل الأفقي دون الحاجة للميزانية السابقة، وفيما يلي مثال توضح من خلاله كيفية إجراء التحليل الأفقي

الجدول رقم (II-14) التحليل الأفقي للميزانية:

البند	ميزانية المؤسسة (2014/12/31)	ميزانية المؤسسة (2015/12/13)	التغير المطلق	التغير النسبي
الأصول غير جارية :	1000000	1100000	100000	10%
التبينات العينية	1000000	1100000	100000	10%
الأصول الجارية :	300000	300000	-	-
المخزونات و المنتوجات قيد الصنع	100000	80000	(20000)	(20%)
البنوك و الحسابات الجارية	125000	155000	30000	24%
الزبائن	75000	65000	(10000)	(13%)
إجمالي الأصول	1300000	1400000	100000	7.69%
الأموال الخاصة	700000	730000	30000	4.28%
رأس المال الصادر	500000	500000	-	-
الاحتياطات	200000	230000	30000	15%
الخصوم غير الجارية	540000	600000	60000	11%
السندات التساهمية	260000	260000	-	-
اقتراضات لدى مؤسسات القرض	280000	340000	60000	21%
الخصوم الجارية	60000	70000	10000	16%
الموردون	60000	70000	10000	16%
مجموع الخصوم	1300000	1400000	100000	7.69%

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم مصلحة المحاسبة

يقوم التحليل الأفقي بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنبا إلى جنب مع التغيرات النسبية لأن اقتصار التحليل على أي منها قد يكون مضللا في كثير من الأحيان، ويجب الإشارة إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات، بل تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها. ولذا فإننا نمكن ومن خلال الجدول رصد الحقائق التالية:

❖ سجل ارتفاعا في الأصول الثابتة حيث أصبحت 110000 في العام 2015، أي بزيادة قدرها 100000 وبمعدل زيادة 10 % عن العام الماضي، وهو ما يشير إلى إدخال المؤسسة أصولا ثابتة جديدة للخدمة. كما أظهر الجدول بأن الأصول الجارية لم تتغير، إلا أن المخزون انخفض بقيمة 20000 أي بمعدل انخفاض 20 % وهو ما قد يشير إلى على عدم قدرة المؤسسة على تسويق مخزونها أو أن المؤسسة سعت إلى خفض استثمارها في المخزون نظرا لتوقعها انخفاض الطلب عليه. أما الزبائن فإنه سجل انخفاض معدل 13 %، وهو ما يشير إلى قدرة المؤسسة على تحصيل هذه الديون من أصحابها أو أن المؤسسة تتبع أصلا سياسة التمان متحفظة ولا بد من الربط بين التغيرات المسجلة في المخزون والزبائن والنقدية لما لذلك من تأثير مهم على سيولة المؤسسة،

حيث سجلت البنوك والحسابات الجارية ارتفاع معدل 24% مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يشير إلى زيادة سيولة.

❖ أما القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر الأموال في المؤسسة (الأموال الخاصة، الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية) فيتضح فيه وبشكل جلي أن المؤسسة قد زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي على حساب المصادر الداخلية، حيث سجلت الخصوم غير الجارية ارتفاعا بمعدل 11%، والخصوم الجارية ارتفاعا بمعدل 16% في حين سجلت الأموال الخاصة ارتفاعا طفيفا لم تتجاوز 4.28%.

2- التحليل المقارن:

التوضيح طريقة التحليل المقارن للميزانية سوف نستعرض المثال التالي:

الجدول (15-II) التحليل المقارن للميزانية:

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم مصلحة المحاسبة.

ميزانية المؤسسة أ		ميزانية المؤسسة ب		البند
المبالغ	%	المبالغ	%	
700000	%70	750000	%71.42	الأصول غير جارية :
700000	%70	750000	%71.42	التبittات العينية
300000	%30	300000	%28.58	الأصول الجارية :
100000	%10	120000	%11.42	للخزونات و المنتوجات قيد الصنع
125000	%12.5	100000	%9.52	البنوك و الحسابات الجارية
75000	%7.5	80000	%7.64	الزبائن
1000000	%100	1050000	%100	إجمالي الأصول
700000	%70	710000	%67.61	الأموال الخاصة
540000	%54	520000	%49.52	رأس المال الصادر
160000	%16	190000	%18.09	الاحتياطات
250000	%25	280000	%26.66	الخصوم غير الجارية
200000	%20	220000	%20.95	السندات التساهمية
50000	%5	60000	%5.71	اقتراضات لدى مؤسسات القرض
50000	%5	60000	%5.73	الخصوم الجارية
50000	%5	10000	%5.73	الموردون
1000000	%100	1050000	%100	مجموع الخصوم

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج الحقائق التالية:

- ❖ **هيكل الأصول:** يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول للمؤسستين. حيث تمثل الأصول الغير الجارية التثبيتات العينية للمؤسسة (ب) 71.42 % من إجمالي الأصول بينما لم تتعدى في المؤسسة (أ) 70 % في حين تزيد نسبة الأصول الجارية للمؤسسة (أ) بالنسبة للمؤسسة (ب) بنسبة 1.48 %، وهذا يعود إلى ارتفاع كل من بند البنوك و الحسابات الجارية للمؤسسة (أ) مقارنة بالمؤسسة (ب)، حيث تسجل زيادة قدرها 2.98 %، وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة المخزونات و الزبائن لدى المؤسسة (ب) عنها في المؤسسة (أ) حيث تسجل الأولى زيادة قدرها 1.42 %، و الثانية زيادة قدرها 0.014 % ،
- ❖ **بما يتعلق بمصادر تمويل المؤسسة:** يوضح الجدول السابق اعتماد المؤسسة (ب) على مصادر تمويلها الخارجية أعلى من المؤسسة (أ) 2.39 %، حيث ترتفع نسبة كل من الموردين والسندات التساهمية و الإقتراضات لدى مؤسسات الإقراض في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة (أ) بنسبة 0.73 % و 0.95 % و 0.71 % على الترتيب.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المنوية

يهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها: قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، التحليل الأفقي والعمودي.

الفرع الأول: قدرة التمويل الذاتي

❖ تعريف قدرة التمويل الذاتي:

يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاء. ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها و ديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الإهتلاكات)، تسديد القروض، تمويل تطورها ونموها (الاحتياطيات)، مكافأة المساهمين فإنه يعتبر أيضاً ملاذاً لها في حالة عدم كفاية رأس مالها العامل. و يعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مردودية وملاءة المؤسسة: مقياس للمردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، ومقياس للملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين.¹

❖ طرق حساب قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظرياً في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحاً منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضاً نقدياً متمثلاً في:

¹ Nacer eddine Saadi, op.cit, p120.

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات.

وهناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح و الجمع :

❖ الطريقة الأولى طريقة الطرح: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

الجدول (16-II) طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح):

الحسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (معدا 752)	المنتجات العمليانية الأخرى .	+
65 (معدا 752)	الأعباء العمليانية الأخرى .	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-
77	المنتجات غير عادية	+
67	الأعباء الغير عادية	-
695	الضريبة على الأرباح	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart Analyse financière., BERTI Edition Alger, Algérie, 2011, p47.

❖ الطريقة الثانية طريقة الجمع: وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم (17-11) طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع) :

الحسابات	النتيجة الصافية	
68	المخصصات للاهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	-
652	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية	+
752	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحوّلة للنتيجة للينة المالية	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, OP.Cit, p 48.

❖ التمويل الذاتي:

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، و هو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين علاوات الأسهم. و يشكل مورد داخلي لها و يستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) و تغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها.¹ ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - علاوات الأسهم.

الفرع الثاني: نسب الربحية

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة بحد تحقيق أكبر معدل للربحية، و التي تعتبر محصلة مائية العديد من العمليات و القرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط. ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي.²

1- نسب ربحية المبيعات (الهوامش):

¹ Nacer eddine Saadi, op.cit, p120.

² منير شاكر محمد واخرون، مرجع سابق، ص.62.

تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

الجدول رقم (II-18) نسب ربحية المبيعات (الهوامش):

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة هامش الربح الإجمالي .	$\frac{\text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من يحمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة .	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال	$\frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتحة الاستغلال	$\frac{\text{نتحة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتحة الاستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي .	$\frac{\text{نتحة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتحة الصافية.

Source: Christophe Thibierge, Analys financière. Vuibert, 2 édition, Paris, France, 2007, p67.

2- نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قوائم حسابات النتائج والميزانية وفيما يلي أهم نسب المردودية:

الجدول رقم (II-19) نسب المردودية:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصافية	$\frac{\text{نتحة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$	يركز هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستمرة من نشاطها الاستغلالي .
المردودية المالية	$\frac{\text{النتحة الصافية}}{\text{الأصول الخاصة}}$	يوضح هذا المعدل على مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة و قدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال الطويل .

Source: Ibid, p72

❖ تمثل النسبة (نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال) نسبة هامش نتيجة الاستغلال، وتعرب هذه النسبة عن مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال؛

- ❖ تمثل النسبة (رقم الأعمال/التثبيات الصافية+احتياجات رأس المال العامل) معدل دوران الأصول الاقتصادية، ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال؛
- ❖ تمثل النسبة (النتيجة الصافية/رقم الأعمال) نسبة هامش الربح الصافي للمؤسسة، حيث يعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة، وكما يأخذ بعين الاعتبار الوضعية التنافسية على سوق السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة؛
- ❖ أما النسبة (لرقم الأعمال/إجمالي الأصول) هي معدل دوران الأصول، و تقدم لنا معلومات حول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة و تسمح بمقارنة اختيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛
- ❖ وأخيرا فإن النسبة (إجمالي الأصول/الأموال الخاصة) تعبر عن السياسة المالية للمؤسسة، وبمعنى آخر فهي تقيس معدل المديونية الكاملة للمؤسسة وذلك لكون إجمالي الأصول يساوي الخصوم مضافا إليه الأموال الخاصة.

ويستخدم بعض المحللين الماليين لدراسة المردودية الاقتصادية نسب أخرى أكثر تفصيلا، والتي تقوم على تمييز أعمق بين الأنشطة المالية والاستغلالية للمؤسسة. و في هذا الصدد يذكر المحلل المالي كريستوف ثيبيارج "Thibierge Christophe" النسب التي فصلها فيما يلي:

الجدول رقم (20-II) نسب المردودية الاقتصادية:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصناعية	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\frac{\text{التثبيات الاجمالية الصافية (ماعدات التثبيات المالية) + احتياجات رأس المال العامل}}{\text{الارادات المالية}}}$	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد من نشاطها الاستغلالي باستخدام مجموع الأصول الاقتصادية (ما عدا التثبيات المالية).
المردودية الاقتصادية للأصول المالية	$\frac{\text{التثبيات المالية الصافية + الموجودات و بمثلها}}{\text{الارادات المالية}}$	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها المالي إلى مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المالية.
المردودية الاقتصادية "الموسعة"	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال + الارادات المالية}}{\frac{\text{التثبيات الاجمالية الصافية + احتياجات رأس المال العامل + الموجودات و بمثلها}}{\text{الارادات المالية}}}$	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها المالي إلى مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المالية.

source: Christophe Thibierge, OP.Cit, p77.

تقايس الرافعة المالية الأثر الإيجابي للمديونية المؤسسات على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية. وهذا يعين أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة - نظرا للتكلفة - التي تتحملها المؤسسات والمخاطر التي تتعرض لها، وعليه فإن هناك حد لا ينبغي تجاوزه.¹

❖ صياغة أثر الرفع المالي:

الجدول رقم (II-21) الميزانية:

(أخ) الأموال الخاصة	(أص) مجموع الأصول أو "الأصول الاقتصادية"
(د) الديون المالية	

Source : Elie Cohen, Op.cit., p 427.

نلخص ثلاث حالات:²

❖ **الحالة الأولى:** يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبر من معدل فوائد الديون، فكلما زاد ذراع الرفع و زاد الفرق (م . ق - ع)، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مردودية الأموال الخاصة.

❖ **الحالة الثانية:** للرفع أثر حيادي عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل فوائد الديون، وهي حالة نادرة، هذا يؤدي إلى ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى.

❖ **الحالة الثالثة :** يلعب أثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أقل من معدل فوائد الديون، وكل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة.

4- مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج:

يمكننا توضيح مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج من خلال استعراض مثالين، نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن.

¹ مالكة زغيب ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص.ص 89-90.

² نفس المرجع، ص.94.

❖ **التحليل المقارن لحسابات النتائج:** يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي في القائمة ألا وهو رقم الأعمال، حيث يعطى الرقم (100 %)، وينسب إليه تكلفة المبيعات، ومصاريف التشغيل....

الجدول رقم (II-22) التحليل المقارن لحسابات النتائج:

ميزانية المؤسسة أ		ميزانية المؤسسة ب		البيان
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
100%	200000	100%	160000	رقم الأعمال
60%	(120000)	50%	(80000)	تكلفة المبيعات
40%	80000	50%	80000	هامش الربح الاجمالي
5%	(10000)	5%	(8000)	المصاريف الادارية و العمومية
10%	(20000)	7.5%	(12000)	مصاريف البيع و التوزيع
25%	50000	37.5%	60000	النتيجة العمليانية
5%	(10000)	5%	(8000)	الأعباء المالية
20%	40000	32.5%	52000	النتيجة العادية قبل الضرائب
4%	(8000)	6.5%	(10400)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)
16%	32000	26%	41600	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم مصلحة المحاسبة.

يقوم المحلل في هذا النوع من التحليل بديّة من التأكّد من صلاحية القوائم المالية للمقارنة، فيقوم بفحص التبويب المتبع في كل قائمة ويعمل على توحيد هذا التبويب وإلغاء أي تناقض فيه حتى يتسنى له إجراء المقارنة السليمة. وهذا يضطره في بعض الأحيان إلى إعادة التبويب في أحد هذه القوائم حتى تنسجم مع تبويب القائمة الثانية. اما الخطوة الثانية فتكون باستخراج الأوزان النسبية لبنود قائمتي حسابات النتائج من خلال نسب هذه البنود إلى الرقم القياسي فيها وهو رقم الأعمال.¹ ثم ينتقل المحلل إلى الخطوة الثالثة ألا وهي التحليل حيث تظهر من خلاله الملاحظات التالية:

❖ **تكلفة المبيعات:** يتضح من الجدول السابق أن تكلفة المبيعات في المؤسسة (أ) استنزفت 60% من رقم الأعمال، بينما كانت هذه النسبة في المؤسسة (ب) 50% فقط. وهو ما يدل على أداء أفضل في المؤسسة (ب) من حيث قدرتها في السيطرة على تكلفة المبيعات، وهو ما أدى بالتالي إلى تحقيق نتائج أفضل في النشاط الرئيسي. وهنا يجب تتبع أسباب ارتفاع كلف المبيعات في المؤسسة (أ) عنها في المؤسسة (ب)، وهو ما قد يكون بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المعدة للبيع أو انخفاض قيمة بضاعة آخر المدة.

❖ **مصاريف التشغيل (مصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع):** لوحظ أن مصاريف التشغيل شكلت 15% من المؤسسة (أ)، بينما لم تتعدى هذه المصاريف في المؤسسة (ب) 10% من رقم الأعمال.

¹ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص.ص 96-97.

- ❖ ويوضح الجدول السابق أيضا أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع لدى المؤسسة (أ) عنها في المؤسسة (ب) بمعدل 2.5%، وهو ما شكل أحد أسباب الزيادة في رقم أعمال المؤسسة (أ).
 - ❖ النتيجة الصافية للسنة المالية: كما يبين الجدول السابق أن المؤسسة (ب) حققت أداء عاما أفضل عندما استطاعت أن تحقق نتيجة صافية تمثل 26 % من رقم الأعمال، بينما لم تستطع المؤسسة (أ) أن تصل بنتيجتها الصافية إلى 16% من رقم الأعمال. ولعل أهم الأسباب في ذلك ارتفاع كلف المبيعات في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة (ب) بمعدل 10 %، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع كما ذكرنا سابقا.
 - ❖ التحليل الأفقي لحسابات النتائج: من خلال المثال التالي سنقوم بتوضيح آلية وخطوات إجراء التحليل الأفقي لحسابات نتائج إحدى المؤسسات، حيث يقوم المحلل المالي باعتماد حساب النتائج للعام الأول كسنة أساس، وهذا يمكنه من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حسابات النتائج للعام الثاني. ويقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:
- الجدول رقم (II-23) التحليل الأفقي لحسابات النتائج:

البند	العام 2014	العام 2015	التغير المطلق	التغير النسبي
رقم الأعمال	4000000	4400000	400000	10%
كلفة المبيعات	3200000	3520000	320000	10%
هامش الربح الاجمالي	800000	880000	80000	10%
المصاريف الادارية و العمومية	60000	60000	-	-
مصاريف البيع و التوزيع	10000	15000	5000	50%
منتجات أخرى عملياتية	50000	60000	10000	20%
النتيجة العملياتية	680000	745000	65000	9.55%
الأعباء المالية	40000	44000	4000	10%
النتيجة العادية قبل الضرائب	640000	701000	61000	9.53%
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)	128000	140200	12200	9.53%
النتيجة الصافية للسنة المالية	512000	560800	48800	9.53%

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم مصلحة المحاسبة.

يوضح الجدول السابق الحقائق التالية:

- ❖ زاد رقم الأعمال بمقدار 400000 وبمعدل 10% عن العام الماضي، وتكون أسباب الزيادة في رقم الأعمال عادة لارتفاع الأسعار أو لزيادة حجم المبيعات، أو أحيانا أخرى بسبب فعالية سياسة البيع والترويج؛
- ❖ كلفة المبيعات : ارتفعت الكلف بمعدل 10%، ويلاحظ أن معدل الارتفاع المسجل بها يساوي المعدل الذي سجل في ارتفاع المبيعات؛

- ❖ هامش الربح الاجمالي: سجلت المؤسسة زيادة قدرها 80000 أي بمعدل 10%، وذلك نتيجة ارتفاع رقم الأعمال وكلفة المبيعات بنفس المعدل؛
- ❖ لم يسجل أي تغير في المصاريف الإدارية، بينما سجل ارتفاع بمعدل 50% في مصاريف البيع والتوزيع و بقيمة 5000، وهو ما انعكس إيجابيا على الزيادة في رقم الأعمال إلا أن زيادة هذا الأخير لم تصل إلى معدل الزيادة المسجل في مصاريف البيع والتوزيع؛
- ❖ عرفت المنتجات العملية الأخرى زيادة بقيمة 10000 أي بنسبة 20%، وهو ما انعكس على زيادة النتيجة العملية. بينما زادت الأعباء المالية بنسبة 10%، وهذا قد يكون مؤشرا على زيادة قروض المؤسسة؛
- ❖ سجلت النتيجة النهائية ارتفاعا مقداره 48800 أي بمعدل زيادة قدرها 9.53%، وهو مؤشر إيجابي يعود سببه إلى الزيادة التي سجلت في رقم الأعمال والإيرادات العملية الأخرى.

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة، ويجري تحليل قائمة التدفقات النقدية بأشكال متعددة فإما أن نستخدم قوائم التدفق النقدي للمؤسسة عبر سنوات مختلفة أو أن نستخدم قوائم التدفق النقدي للمؤسسات مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية.

الفرع الأول: الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة

تهدف من خلال هذا الجزء إلى التفرقة بين مفهومي النتيجة والخزينة، وذلك بالتحويل التدريجي من التدفقات المالية المبنية على النتيجة إلى التدفقات المالية للخزينة، أي تبين الأسس والمراحل التي تبني تدفقات الخزينة. وتنقسم هذه العملية إلى مراحل عدة تبعا للدورات المكونة للنشاط (دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل) حيث ستبين في البداية كيفية الانتقال من نتيجة الاستغلال إلى خزينة الاستغلال، ثم إلى خزينة الاستثمار، فخزينة التمويل يمكننا في الأخير بجميع الخزينة الصافية الإجمالية.

1- إيرادات الاستغلال:

تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال)، غير أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة، وذلك بسبب الأجل الممنوحة للعملاء. وهو ما يسمح لنا بتحديد علاقة الانتقال من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) من خلال العلاقة التالية:

- الارتفاع في مستحقات العملاء.

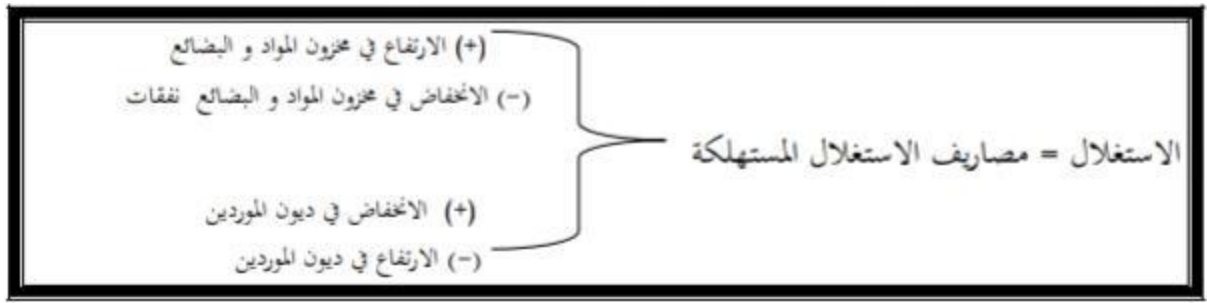
تحصيلات الاستغلال = رقم الأعمال (المبيعات) + الانخفاض في مستحقات العملاء

من خلال العلاقة أعلاه نجد أنه قد تم إهمال الإنتاج المخزن ضمن إجراءات الاستغلال، حيث اعتمدنا بشكل مطلق على رقم الأعمال، و يعود ذلك إلى أن التغير في المخزون يؤثر على الخزينة.¹

2- مصاريف الاستغلال:

يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال وفق الطريقة السابقة للتحويل من الإيرادات إلى التحصيلات. وذلك لأن هناك أجال تتأثر بها المصاريف، و تتمثل في: الأجل المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين، الأجل المتعلقة بالمشتريات التي يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية. أما الفروقات في التسديد فتحدد من خلال التغيرات في ديون الاستغلال، التغيرات في المشتريات. توضح العلاقة التالية الانتقال من المصاريف إلى النفقات:

الشكل (7-11) علاقة الانتقال من المصاريف الى النفقات:



وفي الجدول التالي سوف نوضح كيفية الانتقال من الفائض الاجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال:

الجدول رقم (24-11) الانتقال من الفائض الاجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال:

68. Source: Pierre Vernimmen, OP.Cit, p

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
إنتاج مباع (رقم الأعمال) + إنتاج مخزون - مصاريف الاستغلال المستهلكة	- التغير في المستحقات للعملاء - إنتاج مخزون + التغير في مستحقات الموردين - التغير في مخزون المواد و البضائع	= تحصيلات الاستغلال 0 = = نفقات الاستغلال
= الفائض الاجمالي للإستغلال	= - التغير في احياجات رأس المال العامل للإستغلال	= فائض خزينة الاستغلال

¹ Pierre vernimmen, op.cit, p68.

يبين الجدول أعلاه كيفية حساب فائض خزينة الاستغلال انطلاقاً من حسابات النتائج، حيث يمكننا التوصل إليه من خلال طرح التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من الفائض الإجمالي للاستغلال.¹

3- تدفقات الاستثمار:

تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر في أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة الثروة وبالتالي فلا تظهر في حسابات النتائج لكن تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سلبي. في حين أن الاستثمار من منظور الثروة يظهر من خلال تناقص دورة الاستغلال عن طريق مخصصات الاهتلاك والتي لا تعبر عن أي تدفق من منظور الخزينة، وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة.²

تدفقات التمويل بنفس المنهج الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فإن دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخزينة، إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقتطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال، وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج، وعليه يمكن التفريق بين عدة مفاهيم كالآتي:³

- ❖ إن المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة،
- ❖ مكافآت رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخزينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم (وليس على النتيجة)، تسديد القروض ومختلف الموارد المالية الخارجية (زيادة الأموال أو القروض) لها تأثير على الخزينة، ولا يحدث أي تأثير على النتيجة. وفي الجدول نوضح العلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصلات والنفقات) من جهة أخرى:

¹ Pierre vernimmem, op.cit, p68-69.

² بلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص.08.

³ Pierre vernimmen, op.cit, p70-71.

الجدول رقم (II-25) العلاقة بين عنصر النتيجة وعناصر الخزينة

حسابات النتيجة	القوائم	جدول التدفقات
الفائض الخام للاستغلال	- تغيرات رأس المال العامل	= فائض خزينة الاستغلال
- حصص الاهتلاكات	للاستغلال	= - الاستثمارات
= النتيجة العملياتية	- الاستثمارات	= 0
- مصاريف الاستغلال المستهلكة	+ حصص الاهتلاكات	= التدفق النقدي المتاح قبل الضرائب
- الأعباء المالية الصافية ل. م. م.		= - الأعباء المالية الصافية ل. م. م.
- الضريبة على المؤسسات	+ الرفع في رأس المال .	= + الرفع في رأس المال .
	- العلاوات الدفوعة	= - الضريبة على المؤسسات
		= - العلاوات الدفوعة
= النتيجة الصافية	+ مجموع العمود	= انخفاض في الاستدانة الصافية

Source: Pierre VVer-nimme, OP.Cit, p71.

الفرع الثاني: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في بيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثاً عن التوازن المالي للخزينة، ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتمايزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي:

1- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A":

يضم هذ القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات

الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- ❖ معدل نمو النشاط؛
 - ❖ أهمية وخصائص هوامش الاستغلال؛
 - ❖ أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل.¹
- 2- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B":

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي استثمارات مالية.²

3- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C":

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال. ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة:

- ❖ **الرفع من رأس المال:** والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمين إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:
- ❖ **رفع رأس المال نقداً أو عينا:** تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو التكوين رأس المال الأصلي؛
- ❖ **الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات:** يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة؛
- ❖ **الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون:** تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.

¹ Pierre vernimmen, op.cit, p280-281

² بلعور سليمان علي بن طيب، مرجع سابق، ص.05.

❖ توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة. مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح المستوى الاحتياجات المالية المستقبلية.¹

4- العلاقات المالية للتوازن:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- ❖ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A؛
- ❖ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B؛
- ❖ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C؛
- ❖ التغير في الخزينة: حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي: $D - A - B + C$ لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكثر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح يلي: $A - B + C - (0)$
- ❖ يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" وعليه، بواسطة خزينة الاستغلال "A" يجب دراسة الرصيد "A - B" حيث أن:
- ❖ إذا كان $A - B > 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثمارها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم ايجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرها التنافسية.
- ❖ إذا كان $A - B = 0$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد: مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A - B"

¹ Pierre vernimmen, op.cit, p281-282.

"ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

❖ إذا كان $A - B < 0$: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال.¹

الفرع الثالث: مقاييس قائمة التدفقات النقدية

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة ومختلفة والنسب التي تمثلها هي:

1- التدفق النقدي المتاح (FCF):

التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين و شراء أسهم الخزنة أو ببساطة هو إضافة السيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ولقد عرفه جريونينج بأنه: "النقدية المولدة من النشاطات التشغيلية مطروحا منها النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات".

ويجب أن تغلي هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، الفوائد، ضرائب الدخ، وتوزيعات الأرباح. ويستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات و تحديد قدرها على دفع أرباح الأسهم، كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، الإنفاق الرأسمالي، التوزيعات النقدية على المساهمين و شراء أسهم المؤسسة.²

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجها فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة و لديها نقدية متاحة لتخفيض الديون و التوسع في مشروعاتها. أما إذا كان التدفق المتاح سالبا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى.

2- مقاييس جودة السيولة المالية:

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن

¹ بلعور سليمان علي بن طيب، مرجع سابق، ص.ص 6-7.

² سوزان عطا درغم، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص.57.

قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة،¹ ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

الجدول رقم (II-26) نسب مقاييس السيولة:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التغطية النقدية	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية}}$	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية.
نسبة الفائدة المدفوعة	$\frac{\text{فوائد الديون}}{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$	توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدي من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

المصدر: منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص.ص 165-166.

3- مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس،² ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص.165.

² محمد مطر، مرجع سابق، ص.162.

نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس . ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي :

الجدول رقم (II-27)نسب تقييم جودة ارباح المؤسسة:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة النقدية التشغيلية	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التحبة الصافية}}$	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة تنتج على توليد تدفق نقدي تشغيلي .
مؤشر النشاط التشغيلي	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التحبة العملياتية}}$	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي .
العائد على الأصول من التدفق التشغيلي	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$	توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي .
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	$\frac{\text{جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{هامش الربح الإجمالي}}$	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية .

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص.ص 162-163.

4- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المحاسبية، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية. ومن أهم هذه النسب:

الجدول (28-11) نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	$\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الخصص و الأقساط المقبوضة من الناتج}}$	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الأرباح و مدى استمرار هذه السياسة .
نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة	$\frac{\text{التحصيلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد + التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية .
نسبة الاتفاق الرأسمالي	$\frac{\text{الاتفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم و السندات}}$	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الاتفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الانتاجية .

المصدر: سوزان عطا درغم، مرجع سابق، ص.ص 55-56.

الفرع الرابع: مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات القائمة التدفقات النقدية

اتجهت معظم عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (حسابات النتائج - الميزانية) إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم إمكانية إجراء التحليل المالي على قائمة التدفق النقدي، بل أن إجراء مثل هذا التحليل يشكل أهمية خاصة للمحلل المالي حيث يستطيع من خلاله الخروج بالكثير من الاستنتاجات عن الوضع المالي للمؤسسة ومصادر التدفق النقدي فيها، بالإضافة إلى أوجه استخدام هذه المصادر، وبالنسبة لمقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات القائمة التدفقات النقدية فإنه هناك مقاربتين بديلتين هما:

❖ **المقاربة الأولى:** وفي ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقاً للطريقة المباشرة وبموجب هذه المقاربة نقوم أولاً بالفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في، القائمة الواحدة، ثم تعبر عن كل بند من بنود التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة، كما هو موضح في المثال التالي:

الجدول رقم (29-11) مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات القائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة :

النسب المئوية من مجموع التدفقات	التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات)	النقدية الداخلة
96.86%	23543	المقبوضات من الزبائن
3.14%	762	المقبوضات عن بيع التثبيتات
100.00%	24305	المجموع
النسب المئوية من مجموع التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات)	
56.83%	13900	المبالغ المدفوعة للموردين
20.90%	5113	المبالغ المدفوعة للعاملين
3.23%	790	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
4.64%	1134	الضرائب عن النتائج المدفوعة
5.31%	1300	المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية
4.09%	100	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المعاملة
5%	1220	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام
100.00%	24457	المجموع

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم مصلحة المحاسبة.

❖ **المقاربة الثانية:** وفي ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة. وبموجب هذه المقاربة يتم التعبير عن كل بند من بنود القائمة كنسبة مئوية من رقم الاعمال، وكما تمكن هذه المقاربة من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لما تظهره من بنود فردية مثل: الاهتلاكات، إصدار القروض، تسديد القروض. ونسوق فيما يلي مثال عن هذه المقاربة:

نقدم فيما يلي قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ما تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة، ولقد حققت هذه المؤسسة رقم أعمال قدره 1250000 دج.

الجدول رقم (30-II) مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقاً للطريقة غير المباشرة:

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية .		
صافي نتيجة السنة المالية	125000	10%
الاحتياكات والأرصدة	56000	4.48%
قيمة البيع التي تنقص في القيمة الصافية للضرائب	4000	0.32%
زيادة في المخزونات	(80000)	(6.4) %
الزيادة في الزبائن والديون الدائنة الأخرى	(84000)	(6.72) %
الزيادة في الموردين والديون الأخرى	20000	1.6 %
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية	41000	3.28 %
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
مسحوبات من شراء معدات وأدوات	(45000)	(3.6) %
تحصيلات من مبيعات معدات وأدوات	35000	2.8 %
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية	(10000)	(0.8) %
تدفقات أموال الخزينة من عمليات التمويل		
الحصص المدفوعة للمساهمين	(7000)	(0.56) %
تسديد قروض	(5000)	(0.4) %
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بعملية التمويل	(12000)	(0.96) %
التغيرات الصافية للخزينة	19000	1.52 %

المصدر: مؤسسة ميناء مستغانم مصلحة المحاسبة.

المبحث الرابع: اثر التدقيق على القوائم المالية المحاسبية

المطلب الأول: التحقق من الأصول الثابتة والمخزونات

الفرع الأول : التحقق من الأصول الثابتة

تشتمل هذه النقطة على عناصر الاستثمار تجهيزات الإنتاج تجهيزات اجتماعية تشات و تركيبات إن هذه العناصر تعتبر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تمتاز بالدوام لعدة سنوات داخلها عدا تسجيل الاهتلاكات السنوية المقابلة لاستعمالها أو بعض التنازلات التي تخص جزء من عناصرها .

انطلاقا مما سبق يمكن أن القول بان التحقق من هذه الأصول يعتبر سهلا بالنسبة للمدقق مقارنة ببقية العناصر السابقة، ولكن مع الأخذ في الحسبان أن الاستثمارات تمثل نسبة كبيرة من الميزانية، وأي تغيير أو حلل فيها تؤثر على المصادقية بالنسبة للميزانية.

و بالتالي فان المؤسسة أن تحضر مجموعة من الوثائق والملفات من أجل ضمان وتسهيل السير الحسن للعمل كالأتي:

1

- ❖ الميزان الفرعي المساعد للاستثمارات: حيث انه انطلاقا من ملفات الاستثمارات يتم إعداد الميزان؛
- ❖ ميزان الاستثمارات قيد التنفيذ: إن خصوصية الاستثمارات قيد التنفيذ تتمثل في كونها غير مملوكة ، ولهذا السبب فان هذا النوع من الاستثمارات الغير مكتملة يتم مسكها و معالجتها في ملف خاص وحده؛
- ❖ جدول الاستثمارات الجديدة: أن هذا الجدول يمكن من تتبع و فحص الزيادة في الاستثمارات و كذلك و متراكم الاهتلاكات .

و سيتم التطرق لتدقيق الاستثمارات من خلال كل من الجوانب التالية:

1- الكمال

يقوم المدقق في هذا العنصر بالتأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية و بالنسبة لكل العناصر تعكس الواقع الحقيقي لها، وذلك من خلال التأكد من الأرصدة الأولية و القيام بالتدقيق المستندي و الحسابي للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديانة للعنصر، وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر وتسجيلها، و مدى تحميل كل الأعباء المتعلقة به وعدم تحميله للمصاريف الأخرى.

2- الملكية

يتأكد المدقق من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة والتي هي ظاهرة في القوائم خلال فواتير الشراء، أو عقود تثبت ملكية الأصل موضوع التدقيق المالية من موضوع التدقيق.

¹.71-72. A.hamani, l'audit comptable et financier, Berti édition, Alger, 1999, p.

3- التقييم

إن الاستثمارات تسجل في المحاسبة بتكلفة شرائها، أما تلك الاستثمارات المنشأة من طرف المؤسسة في حد ذاتها، فإنه يتم تسجيلها محاسبيا بالتكلفة الحقيقية لانجازها من طرف المؤسسة.¹ ويتم ذلك عن طريق التأكد من صحة الحساب وتسجيل اهتلاكاته تبعا لطرق الاهتلاك المحدد (اهتلاك، متزايد أو متناقص) و مراعاة الثبات في استخدام طرق الاهتلاك من سنة الأخرى، وكذلك طرق تقييم على أساس سعر السوق.

4- التسجيل المحاسبي

يعمل المدقق على التأكد من أن المعالجة المحاسبية تمت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وإن كل الوثائق المثبتة لهذه التسجيلات موجودة ومرافقة معه.

الفرع الثاني: التحقق من المخزونات

تشمل المخزونات على كل العناصر التي تمر على المخزن، سواء المنتجات التامة أو النصف المصنعة أو المشتريات المخصصة لتمويل العمليات الإنتاجية كالمواد الأولية، والتالي فإنه من الضروري أن يتحقق الأفق من هذه العناصر نظرا لكون هذه العناصر تعتبر ذات حركة كبيرة ومستمرة.

وفيما يتعلق بالبضاعة فالمدقق يهدف من خلال تدقيق البضاعة إلى تحقيق ما يلي:²

- ❖ التأكد من الوجود الفعلي للبضاعة بأخر المدة والحالة الموجودة عليها بتاريخ أول المدة؛
- ❖ التأكد من ملكية المنشأة للبضاعة التي أدرجت ضمن قوائم الجرد؛
- ❖ التأكد من صحة تطبيق المبادئ المحاسبية السليمة في تقييم بضاعة آخر المدة كمبدأ سعر تطبيق السوق أو التكلفة أيهما أقل، ومبدأ ثبات المبادئ المحاسبية.

و بالتالي فإن عملية التدقيق هذا العنصر تتم من خلال النقاط التالية:

1- الكمال

تظهر القوائم المالية معلومات محاسبية حول مخزون آخر الامد، لذا يقوم المدقق بالتحقق من أن هذه المعلومات كانت وفق معالجة محاسبية سليمة، مفادها أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا ولم يلمسها أي

¹ M.belaiboud, guide pratique d'audit financière et comptable la mission des livres, Alger, 1982, p41.

² خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية العملية، مرجع سابق، ص. 49.

حذف أو تسيان من طرف المحاسب، ليكون للمدقق الحجة على التأكيد صحة المعلومات التي يولدها هذا النظام ومدى تمثيلها للعنصر موضوع التدقيق.

2- الوجود

يسعى المدقق إلى التأكد من أن المخزون موجود فعلا، من خلال التحقق من أن المخزون موجود فعلا بالمخازن وذلك بالوقوف على عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها، كما يعمل على التأكد من أن كل عنصر من عناصر المخزون يوافق التسجيل على القائمة النهائية للعناصر المخزنة، وأن يقوم أشخاص آخرون بعملية الجرد وإعداد القائمة النهائية والتي ينبغي تأشيرها من طرف شخص مخول له ذلك قانونيا.

3- الملكية

تعتبر عناصر المخزونات داخل المؤسسة ملك لها حتى يثبت العكس، لذلك فعلى المدقق أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر، انطلاقا من تدقيق العمليات المختلفة والمتعلقة بالمخزون، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.

4- التقييم

ينبغي على المدقق أن يتأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التأكد من ثبات طرق تقييم المخزونات من سنة للأخر، وتبني طريقة واحدة لتقييم المخرجات من المخزونات.

5- التسجيل المحاسبي

المدقق إلى التأكد من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات قد تم تسجيلها محاسبيا وفق الطرق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلاً ومرفقة به.

المطلب الثاني: التحقق من الحقوق والديون والأموال المملوكة

الفرع الأول: التحقق من الحقوق والديون

حيث يجب على المدقق التحقق من الحقوق و الديون ومن أرصدها، كالحقوق التي تتكون مثلا حسابات العملاء وحسابات الخزينة، الصندوق، البنك، الحسابات الأخرى، والديون التي تتكون من الديون القصيرة والمتوسط والطويلة الأجل، ويتم تدقيق النقدي بالبنك مثلا من خلال النقاط التالية:¹

- ❖ الحصول على كشف حساب المشروع لدى البنك؛
- ❖ إعداد مذكرة تسوية البنك (المقاربة البنكية)؛
- ❖ إجراء قيود التسوية اللازمة بناء على مذكرة تسوية البنك؛
- ❖ التدقيق المحاسبي و المستندي لحساب البنك في دفاتر المشروع.

و يمكن أن يتحقق المدقق من مجمل هذه العناصر من خلال النقاط التالية:

1- الكمال

تظهر المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إلي مستعملها، معلومات حول الديون والحقوق المتعلقة بها من خلال إظهار الأرصدة المالية لكل حساب على حدا، انطلاقا من تفاعل العمليات المختلفة سواء سلبي أو إيجابا، واخذ الرصيد الأولي لكل حساب، لذا وجب على المدقق أن يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات من اجل الحصول على المعلومات صحيحة وصادقة.

2- الوجود

يعمل المدقق على التأكد من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقارنات الضرورية، بينما هو مسجل محاسبيا وما هو مسجل عند الغير، كاعتماد طريقة المصادقات من طرف العملاء والموردين من اجل الوقوف على الأرصدة الحقيقية من طرف المدقق.

3- الملكية

إن الحقوق والديون المسجلة في سجلات و دفاتر المؤسسة يجب أن تتعلق بما، فلا يصح تسجيل أي شيء تكون المؤسسة طرفا فيه. وبالتالي فانه على المدقق أن يتأكد من أن كل الديون والحقوق المسجلة في القوائم المالية الختامية لها علاقة مباشرة مع المؤسسة فالديون التزام عليها والحقوق حق لها.

4- التقييم

¹ خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية العلمية، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص.52.

يستعمل المدقق التدقيق المستندي والتدقيق الحسابي من أجل الوقوف على تقييم الحقوق والديون للمؤسسة وفق طرف معتمدة للتقييم، كان يعتمد طريقة التقييم وفق سعر السوق واعتماد أي طريقة أخرى معتمدة من طرف المؤسسة، وكذلك من طرف الجهة الأخرى سواء المدينة أو الدائنة للمؤسسة.

5- التسجيل المحاسبي

يجب التأكيد على أن يتم تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالحقوق والديون و معالجتها وفق الطرق المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً، من أجل أن يستند هذا التسجيل إلى مجموعة كافية من أدلة وقرائن الإثبات التبرر العملية المحاسبية والتسجيل.

الفرع الثاني : التحقق من الأموال المملوكة

إن تفكير المستثمرين بالنشاط والاستثمار في القطاع معين يؤدي لا محالة إلى إنشاء مؤسسة بشكل قانوني معروف، و بعقد تأسيس يضمن حقوق كل الأطراف المساهمة فيها، ففي هذا الإطار يقدم المساهمون أموالهم. وتقسم إلى أسهم تكون حصة كل واحد منهم بقدر مساهمته ويحدد في ظلها عدد أسهمه، لذا وجب على المدقق التحقق من أسهم الشركاء وعددها ومن تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية، وكذا تنبع تداول أسهم المؤسسة في السوق المالية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن التدقيق، وكذا تخصيص الاحتياطات بما يتفق مع قرارات مجلس الإدارة و قانون المعمول به.

وبالتالي يمكن تتبع أحكام عامة للتحقق من الأعمال المملوكة هي على النحو التالي:¹

- ❖ التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظم للمؤسسة موضوع التدقيق لمعرفة رأس المال وأنواع الأسهم (ممتازة ، عادية) وحقوق المساهمين من ناحية الربح و رد رأس المال؛
- ❖ الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو تخفيض رأس المال وتعديل حقوق المستثمرين؛
- ❖ فحص المكتتبين في الأسهم ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد الكلي لهم؛
- ❖ يتحقق من أن المساهمين قد سدّدوا ما عليهم اتجاه المؤسسة؛
- ❖ فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه، من حيث عدد و قيم شهادات الأسهم وكل ما يرتبط بالمساهمين؛
- ❖ في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل، يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية للمؤسسة؛
- ❖ التأكد من صحة عرض رأس المال في الميزانية أي إظهار رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر وكذلك رأس المال المدفوع.

¹ محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص.ص 156-157.

المطلب الثالث: أدلة الإثبات التدقيق القوائم المالية

يقوم المدقق الخارجي بذل العناية المهنية الواجبة للحصول وتقييم أدلة الإثبات الكافية والملائمة من الاستفسارات والمصادقات والملاحظات والتي تعطي المدقق القناعة والتأكد من استمرارية المنشأة لمزاولة أعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة.

الفرع الأول: أدلة الإثبات

رغم تعدد التعاريف التي تناولت أدلة الإثبات إلا أنها تشترك جميعها في كونها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الإعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات والأعمال والعادات وتنبؤات من ينفذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص لآخر.

فالأدلة هي التي تمدنا بالوسائل الكفيلة للوصول بالتأكد إلى حد المعرفة وليس مجرد الإعتقاد، ومن ثم فهي المفتاح إلى الحقيقة التي تعني المطابقة المطابقة مع الواقع.¹

بغرض وضع الأساس للملائم لإبداء الرأي الغني المحاييد حول عدالة القوائم المالية ، وفي إطار سعيه إلى تأكيد محتوى تقريره النهائي، فإن المدقق مطالب بجمع مجموعة من الأدلة وقرائن الإثبات الكافية والملائمة في آن واحد.

أنواع أدلة الإثبات:

قد تأخذ أدلة الإثبات في التدقيق أشكالاً مختلفة غير أنه يمكن للمدقق إستخدام أهمها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ❖ **المستندات:** من أكثر أنواع الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها المدقق في عمله، وهي على ثلاثة أنواع:
- ❖ **مستندات معدة خارج المؤسسة ومستعملة داخلها،** كفاتير الشراء مثلاً مستندات معدة داخل المؤسسة ومستعملة خارجها، كفاتير البيع وإيصالات القبض؛
- ❖ **مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة،** كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

تعتبر المستندات المتأتية من خارج المؤسسة أقوى من تلك المعدة من قبل المؤسسة، حيث تزداد إمكانية الغش والخطأ في الحالة الأخيرة. ويتركز عمل المدقق في تدقيق المستندات على فحصها من النواحي الشكلية والقانونية والموضوعية، وعليه أن يظل يقضاً لأن باستطاعة أي شخص تزوير المستندات والتوقيعات.²

¹ محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص.116.

² خالد امين عبد الله، مرجع سابق، ص.180.

- ❖ **الفحص المادي:** يقصد به قيام المدقق بحصر أو عد أصل من الأصول الملموسة بصورة مادية، وغالبا ما يرتبط هذا النوع من الأدلة بفحص كل من المخزون والنقدية، كما يمكن استخدامه في التحقق من وجود الأوراق المالية وأوراق القبض وأصول ثابتة ملموسة. يمكن القول أن الفحص المادي وسيلة موضوعية للتحقق من المعطيات حول كل من مقدار ووصف الأصل أو تقييم جودة وحالة الأصل.¹ رغم أهمية هذا النوع من الأدلة إلا أنه غير كاف لوحده في بعض الحالات، كون وجود الأصل لدى المؤسسة لا يعني بالضرورة ملكيتها له، كما أن قيام المدقق بمجرد كل عناصر الأصول يعد أمرا مستحيلا، وبالتالي يجب دعمه بأدلة أخرى.
- ❖ **المصادقات:** تتمثل في استعانة المدقق بأطراف مستقلة عن المؤسسة تتمثل في مجموع المتعاملين معها من أجل تزويده بمعلومات سبق أن طلبها منهم والتي قد تكون في صورة إجابات تصريحية أو كتابية، وتعد المصادقات من أقوى الأدلة. تختلف المصادقات في شكلها وصيغتها باختلاف المعلومات المطلوبة، وعموما يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:²
- ❖ **المصادقات الإيجابية:** في هذا النوع من المصادقات يتلقى العملاء أو الموردین خطابات من المؤسسة تذكرهم فيها بأرصدة حساباتهم وتطلب منهم الرد على عنوان المدقق بالمصادقة على صحة هذه الأرصدة، وفي حالة عدم صحة تلك الأرصدة تطلب ذكر الأسباب في ردهم.
- ❖ **المصادقات السلبية:** فيها بخطر العملاء أو الموردین بأرصدة حساباتهم، ويطلب منهم الرد كتابة على عنوان المدقق في حالة اعتراضهم فقط على صحة أرصدهم مع ذكر الأسباب التي تدعوهم إلى عدم الموافقة على صحة تلك الأرصدة.
- ❖ **المصادقات العمياء:** في هذا النوع من المصادقات يطلب من العملاء أو الموردین أن يرسلوا الرد إلى عنوان مدقق الحسابات بأرصدة حساباتهم لدى المؤسسة.
- ❖ **الفحص التحليلي:** يقصد به استخدام المقارنات والعلاقات كالنسب مثلا لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة.³ يلجأ المراقب إلى تقنية التحليل في بداية المهمة ليوجه عملية التدقيق التي يجب القيام بها، كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعها، هذا بالإضافة إلى مقارنة تلك المؤشرات أو بعضها على الأقل مع المؤشرات والمعايير النموذجية للنشاط الذي تزاوله المؤسسة وللقطاع الذي تنتهي إليه لمعرفة مكانتها فيه.⁴
- ❖ **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** إن سلامة نظام الرقابة الداخلية يعد معيارا للحكم على مدى انتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية وما تحتويه من بيانات وخلوها من الأخطاء والغش والتلاعب. ليس المقصود بالوجود هنا مجرد كون النظام مكتوبا في لوائح وتعليمات، بل يجب أن يكون منفذا وموضوعا حيز التطبيق

¹ عبد الفتاح صحن واحمد عبيد واخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص.81.

² يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر، الاردن، 2007، ص.180.

³ عبد الفتاح الصحن واحمد عبيد واخرون، مرجع سابق، ص.85.

⁴ محمد بوتين، مرجع سابق، ص.93.

العملي.¹ أما في حالة العكس وهو ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإن ذلك يدل على إمكانية توفر هذه المستندات و السجلات على أخطاء وتلاعبات، ما يوسع نطاق الاختبارات على العينات التي يقوم بها المدقق والتي قد تكون بدورها قرينة له لدى أمتناعه عن المصادقة على القوائم المالية.

❖ **صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:** إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات كبيرة الحجم يصاحبه تشعب في العمليات المحاسبية ما قد ينتج عنه أخطاء حسابية، لذلك نجد أن الاعتماد على الآلات الحسابية يسمح بتفادي تلك الأخطاء مع سرعة الإنجاز، و بالتالي فإن وقوف المدقق على استعمال الحاسبات الآلية يعتبر دليلاً على انتظام السجلات والدفاتر على الأقل من هذه الناحية وهو ما يسمح له باستخدامها كدليل إثبات.

❖ **الاستفسارات من العميل:** يعني الحصول على معلومات شفوية أو مكتوبة من العميل عن طريق توجيه المدقق مجموعة من الأسئلة له والتي غالباً ما توجه إلى العاملين لدى العميل في مختلف المجالات. ولكن تعتبر الاستفسارات أقل صلاحية من الأدلة الأخرى نظراً لكونها ليست من مصدر مستقل، وبالتالي فهي عرضة للتحيز وفقاً لأهواء العميل.²

الفرع الثاني: الملف الجاري

يتعلق هذا الملف بالسنة الحالية، ويتضمن وثائق الدورة موضوع التدقيق المالية منها والمحاسبية مع أدلة الإثبات التي جمعها المدقق.³ ويمكن أن يشمل هذا الملف على الوثائق التالية:⁴

- ❖ برنامج تفصيلي لعملية التدقيق؛
- ❖ الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة لأرصدها؛
- ❖ التقارير العامة والخاصة المتعلقة بالدورة موضوع التدقيق؛
- ❖ الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير المدعم لذلك؛
- ❖ الوسائل المستعملة في التقييم؛
- ❖ الملاحظات الناجمة عن الحسابات المفحوصة؛
- ❖ كل المراسلات التي تمت مع أطراف من خارج المؤسسة كالبنوك، العملاء، والموردو

¹ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص. 181.

² عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد وأخرون، مرجع سابق، ص. 87.

³ محمد بوتين، مرجع سابق، ص. 40.

⁴ محمد التهامي طواهر ومسعودي صديقي، مرجع سابق، ص. 131.

خاتمة الفصل:

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة وتكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات والاستنتاجات الأصلية.

وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساساً من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساساً حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، التحليل الأفقي والتحليل العمودي.

فباستخدام الأدوات السابقة في تحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول: السيولة، الملاءة، الهيكل التمويلي داخل المؤسسة، في حين لو استخدمت باقي الأدوات باستثناء مؤشرات التوازن المالي في مجال تحليل حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة فهذا يوفر لنا معلومات حول أداء المؤسسة وقدرتها على توليد السيولة النقدية. من جهة وتعتبر الوسيلة الأولى المستعملة من قبل المدقق و تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التطرق إلى تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة لكونها تقدم معلومات وبطريقة مباشرة دون المرور عبر التحليل المالي



قائمة المراجع

الكتب:

1. احمد توفيق جميل، الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص.25.
2. اسامة عبد الخالق الانصاري، الادارة المالية، مكتبة الاردنية الهامشية للنشر، الاردن، ص.118.
3. امين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية-الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004، ص.
4. ايمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، الطبعة 1، دار البداية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص.129.
5. جمعة هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.28.
6. حسن محمد كامل، التحليل المالي، دار النشر، 1986، ص.35.
7. حمزة محمود الزيري، التحليل المالي تقييم اداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الاردن، 1976، ص.78.
8. خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية العلمية، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص.52.
9. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار اثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الاردن، 2008، ص.45.
10. خلدون ابراهيم شريفات، ادارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص.93.
11. رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية 01، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص.54.
12. ريتشرد شرودر واخرون، تعريب على احمد كاجيجي وابراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص.122.
13. سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حمادة، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، دار النشر الاتحاد للمصاريف العربية، بيروت، 2000، ص.37.
14. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي، دار زهراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص.43.
15. طارق عبد العال حمادة، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص.ص 92-94.
16. طلال الحجاوي وريان نعوم، المحاسبة المالية 1، دار جبينه للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص.205.
17. عبد الفتاح صحن واحمد عبيد واخرون، اسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص.81.
18. عبد الناصر ابراهيم واخرون، اصول المحاسبة المالية، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص.278.

19. عبد الوهاب نصر علر وشحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص.155.
20. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة الافاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2001، ص.142.
21. عليان الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية¹، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص.49.
22. الغالي بن ابراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص.214.
23. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار، المكتبة الجامعية الحديثة، القاهرة، 2006، ص.126.
24. محمد التيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، نشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص.56.
25. محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص.ص 268-269.
26. محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص.116.
27. منير صالح هندي، الادارة المالية المدخل التحليلي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص.ص 20-23.
28. ناصر دادي عدون وعبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والاداء المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص.135.
29. هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال، معايير التقارير المالية دليل التطبيق، الدار الدولية الثقافي، مصر، 2006، ص.06.
30. يوسف محمود جربوع، النظرية المحاسبية، حقوق الطبع والتأليف محفوظة، الطبعة الثانية، 2014، ص.128.
31. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر، الاردن، 2007، ص.180.

1. حنان عجيلة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص انظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص.37.
2. دادة دليلة، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص.72.
3. زين عبد المالك، القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص.26.
4. سارة لمايسي، تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2015-2016، ص.80.
5. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.59.
6. سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم وافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص.02.
7. سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص.77.
8. سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص.77.
9. سوزان عطا درغم، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2008، ص.57.
10. عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.51.
11. عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.10.
12. محمد رمزي جودي، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص.68.
13. محمد سامي لزعر، التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص.50.

14. مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي الدولي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولي، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص.134.

الأوراق البحثية:

1. دلال خطاب ونور الدين زعبيط، تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول التدفقات النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017، ص.343.
2. عبد الحميد الارقم، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.32.
3. القوائم المالية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، العدد 9، منتدى جامعة الحسين بن طلال، الامارات، 2013، ص.04.
4. محمد الحبيب مرحوم، النظام المالي المحاسبي محاسبة قواع ام محاسبة المبادئ، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018، ص.209.
5. محمود حمام واميرة دباس، اثرقائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، جامعة ام البواقي، 2015، ص.69.
6. مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص.ص 116-117.
7. منصور بن اعمار ومحمد حولي، دور الحوكمة واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص.111.
8. وليد ناجي الحياي، مذكرات تحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الاكاديمية لعربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص.24.

المداخلات العلمية:

1. بلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص.08.
2. سفيان نعماري ورحمة بلهادف، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IFR-IAS، يومي 13-14 جانفي 2013، عنوان الورقة البحثية "واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي"، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، ص.06.
3. صالح مرازقة، الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص.09.

4. عبد الحفيظ الارقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قينطينة، الجزائر، 1999، ص.ص 17-18.
5. عريف عبد الرزاق ويحياوي مفيد، اثر المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص.03.
6. كريم جودي، مداخلة مالية امام نواب المجلس الشعبي الوطني منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة 05 ديسمبر 2007.
7. مليكة زغيب ميلود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص.ص 64-65.

التقارير:

1. القرار العدد 19، المواد رقم 1-2-3-4-5، ص.ص 22-23.

المواد:

2. المادة 25 من القانون 07-11،
3. المادة 25 من القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428، الموافق ل 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، الجزائر، ص.05.

قوانين:

1. القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المادة رقم 03، ص.03.
2. المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن احكام تطبيق القانون 11-07، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 270، المادة رقم 04، ص.11.

مراجع أجنبية:

1. A.hamani, **l'audit comptable et financier**, Berti édition, Alger, 1999, p.71-72.
2. Alain marion, op.cit, p119.
3. Christian hoarau, op.cit, p61.
4. KPMG, **Guide investir en Algérie**, pixal communication, Alger, Algérie, 2011, p.137

5. M.belaiboud, **guide pratique d'audit financière et comptable** la mission des livres, Alger, 1982, p41.
6. Nacer eddine Saadi, op.cit, p120.
7. Pierre vernimmem, op.cit, p68-69.
8. Robert obert, pratique des normes IFRS, dunod 3, édition 1, Paris, France, 2006, p.p 7-8.
9. Samir merouani, le projet du nouveau système comptable financière algérien, mémoire de gestion, école supérieur du commerce, Alger, 2006-2007, p25.



الخاتمة

من خلال تناولنا لموضوع " تحليل القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي الجديد " ، ومعالجة الإشكالية حيث يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تمر على أساسها إعداد هذه القوائم. وترتبط على ذلك فإن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين مجموعة من الدراسات النظرية حيث تناولنا في الدراسة فصلين نظريين وجمعت بين شقي الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الأول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية ثم كيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، في حين خصصنا الفصل الثاني لتناول الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.

وبعد الدراسة النظرية التي أجريت، يمكن الإجابة على الإشكالية التي سبق طرحها، من خلال النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى تأكيد مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تم صياغتها ضمن حيثيات البحث، فبخصوص هذه الأخيرة يمكن توضيحها كمايلي:

- ❖ تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوقة بها وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات،
- ❖ أهم ما يميز المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلو- سكسوني، تفضيلها لمصلحة المستثمرين وإعطائها نظرة اقتصادية للمؤسسة،
- ❖ إن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية..
- ❖ إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها،
- ❖ إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول

تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.

التوصيات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية في الجزائر مستقبلا، وهي :

- ❖ التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد يهتم بتخريج خبراء المحاسبة.
- ❖ العمل على تطوير بورصة الجزائر وزيادة القيم المتداولة فيها من أسهم وسندات، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في هذه الهيئة، ونشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات في الجزائر.
- ❖ الاستعانة ببرامج الإعلام الآلي، بعد اختيارها وإخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها، لما توفرها هذه البرامج من اقتصاد للوقت والجهد.. ضرورة تهيئة سوق مالي، يتيح الإمكانية لتطبيق محتوى النظام الجديد، خاصة مفهوم القيمة العادلة.
- ❖ تشجيع البحث العلمي في مجالات إعداد ونشر القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا،
- ❖ الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وبرنامج CFA للمحللين الماليين، وتشجيع ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

أفاق البحث:

- ❖ تناولت هذه المذكرة موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة وعدم إجرائنا لتريص ميداني نظرا للأوضاع الصحية ، ولعل من أهم هذه الجوانب نجد التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدمجة، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون موضوع دراسة في بحوث مستقبلية، حيث يمكن من خلاله تحديد كيفية تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليل هذه الأخيرة..